www.kassiounpaper.com

830

الاحد 01 تشرين الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



تكاليف المعيشة 303 آلاف شهرياً [12]

الافتتاحية

دي مستورا يتحدث بالعربي الفصيح

لا شروط مسبقة، ولا تأجيل تلكم هي أبرز عناوين الإحاطة التي قدّمها قبل أيام المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا إلى مجلس الأمن الدولي، بخصوص الجولة المرتقبة من مفاوضات جنيف الخاصة بالأزمة السورية، والتي من المفروض أنها تختصر خلاصة استنتاجاته واتصالاته الإقليمية والدولية، وتعكس مستوى التوافق الذي توصل إليه اللاعبان الرئيسان فيما يتعلق بالحل السياسي في سورية.

إحاطة المبعوث الخاص، ذات النبرة العالية التي ترتقي إلى مستوى الإنذار، تحمل في طياتها رسائل واضحة، وبالعربي الفصيح إلى تلك القوى التي ما زالت تتوهم إمكانية اللعب في الوقت الضائع، والإصرار على الشروط المسبقة، التي كانت وما زالت أداة لعرقلة التفاوض، فالترجمة الفعلية لعبارة «اللاتأجيل» تعني: أن المجتمع الدولي قد حزم أمره بدفع العملية إلى الإمام، وتعني: أن المفاوضات ستجري بمن يحضر، وأنه لا عاصم بعد اليوم، وأن الحل السياسي بات أمراً واقعاً، فالإحاطة جاءت بمثابة إطاحة بكل ما سلف من شروط مسبقة، ومن يحملها، ويتبناها، وبالتخادم بين المتشددين من هنا وهناك، وبالمسارات البديلة التي يحاول البعض ـ المطرود ـ من ميدان الحل السياسي، طرحها لاستعادة دوره، وهي في الوقت نفسه إطاحة بخيارات القوى الفاشية القابعة في بعض أركان الإدارة الأمريكية، التي تعرقل الحرب على الإرهاب، كإحدى ضرورات الحل السياسي، وأحد مكملاته.

إن التصريحات الجديدة التي أطلقها البعض في الائتلاف، فيما يتعلق بتشكيل الوفد الواحد، ومحاولة تقزيم العملية إلى مجرد ضم ممثلين عن منصتي موسكو والقاهرة إلى وفد الهيئة العليا، هي محاولة اجتهاد بائسة قديمة – جديدة، للالتفاف على الجولة المرتقبة من مفاوضات جنيف، والإبقاء على هيمنة الائتلاف على المعارضة السورية، ليس لمجرد الهيمنة فقط بل لإفشال الجولة، فتشكيل وفد واحد للمعارضة السورية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مراعاة تعدد البرامج السياسية لمنصات المعارضة، وليس انضمام منصة إلى منصة أخرى، وما يجب أن يتم هو: تشكيل وفد واحد للمعارضة من المنصات الثلاث وأهم طيف للمعارضة خارجها ، على قدم المساواة ووفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254 دون أية شروط مسبقة.

تأتي هذه المحاولات من متشددي الائتلاف بالالتفاف على زخم العملية السياسية، تأكيداً جديداً على ضرورة لفظ قوى العرقلة إلى خارج الحَلبَة السياسية، وخصوصاً بعد تحديد الموعد التأشيري للجولة الثامنة، فهذه القوى من حيث النشوء والبنية والتكوين والسلوك، أثبتت أنها عاجزة عن التكيف مع الوقائع السياسية الجديدة، وأثبتت بالملموس أنها لا تكترث بمأساة الشعب السوري، والكارثة التي ألمّت به، وليس أمام المجتمع الدولي سوى أن يقول كلمته من جديد، فيما يخص الإسراع بعملية تشكيل الوفد الواحد، وتنفيذ مضمون الإحاطة التي قدمها المبعوث الدولي أمام مجلس الأمن، وتشكيل وفدٍ متوازنٍ وكما تنص عليه القرارات الدولية لاستكمال الإجراءات الضرورية المطلوبة، لإجراء المفاوضات المباشرة بين النظام والمعارضة.

شؤون عمالية



مجلس الاتحاد العام.. والحلول الغائبة

02

ملف «سورية 2017»



نحن حاذقون والواقع كاذب!

06

شؤون محلية



إجراءات حكومية تلوي عنق التكنولوجيا..!

10

شؤون عربية ودولية



«تفاهمات الاضطرار»... هل تصمد؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



بين الحكومة والنقابات يفتح الله..

انعقد مجلس الاتحاد العام للنقابات بتاريخ 24-2017/9/25 بحضور وفد من الوزراء بما فيهم رئيس الوزارة، وهذا الحضور أصبح تقليداً من تقاليد العمل النقابي تطبيقاً للمقولة التي تقول «نحن والحكومة شركاء» ولكن مجريات الاجتماع تظهر كماً كبيراً من افتراق وجهات النظر بين الحكومة والكوادر النقابية أعضاء المجلس، بما يتعلق بحقوق العمال ومطالبهم وفي مقدمتها: حقهم في تحسين وضعهم المعيشي، بزيادة أجورهم زيادةً حقيقية تردم الهوة بين الأجور الحالية ومستوى الأسعار الذاهبة باتجاه الصعود طالما أن الحكومة ماضية بسياساتها أحادية الجانب لمزيد من الغنى للأغنياء ومزيد من الفقر للفقراء.

لقد كان واضحاً من خلال ما طرحته الكوادر النقابية حجم ما تتعرض له من ضغوط من القاعدة العمالية من أجل تحسين مستوى معيشتهم وتحسين تعويضاتهم بما فيها الحوافز الإنتاجية التي تبخرت إلى حد بعيد، ولم تعد تتوافق بوضعها الحالي مع ضرورة تطوير الإنتاج وزيادته، ليأتي الرد الحكومي واضحاً: إن الزيادة على الأجور لن تكون إلاّ بتطوير العملية الإنتاجية من أجل تأمين الموارد المطلوبة، ولكن الحكومة ليس في واردها تطوير الإنتاج وتشغيل المعامل بالشكل الذي يتطلبه واقع الاقتصاد الحالي الزراعي والصناعي من ضرورة الاستثمار فيه إلى الحد الأقصى.

إن الحكومة في معرض ردها على مداخلات أعضاء المجلس الذين حاولوا إيصال رسائل عدة حول الواقع المعيشي للطبقة العاملة وعموم الفقراء كانت تؤكد على افتراق المصالح بين الطرفين، وهذا منطق الأمور ولكن استمرار النقابات في اعتمادها على ما ستقدمه الحكومة من حلول وفقاً لبرنامجها الليبرالي المنحاز كلياً لقوى رأس المال سيكون قبضاً للريح، وستكون نتائجه على الطبقة العاملة أكثر سوءاً مما هو قائم الآن، وهذا سيدفع الطبقة العاملة لترتيب صفوفها وإبداع حلول تمكنها من الذهاب نحو انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والديمقراطية النقابية، بالطرق التي أقرها لها الدستور السوري، واتفاقيات العمل الدولية والعربية، لطالما أن من يمثل مصالحها قد اتخذ مساراً واحداً ووحيداً لإيصال رسائلها التي تعبر بها عن ألمها ووجعها من واقعها الذي تعيشه، وهي المنتج لكل الثروات التي تنهب بأشكال وطرق مختلفة وهي محرومة منها.

إن الطبقة العاملة تحذّر ولقد أعذر من أنذر فهل من مجيب ..سنعيش ونرى.

مجلس الاتحاد العام..
القضايا العماليه والإنتاجية والحلول الغائبة



انعقد اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في 24-2017/9/25 تحت عناوين مختلفة، حضرته الحكومة، وقدمت ردودها على مداخلات النقابيين أعضاء المجلس التي تضمنت قضايا عدة لها علاقة بالوضع الإنتاجي للشركات، وقضية العمال المياومين، والمؤقتين والمصروفين من الخدمة، وكان القاسم المشترك في المداخلات النقابية هو: الوضع المعيشي الذي وصلت إليه الطبقة العاملة والذي لم يعد يطاق، ولم تعد هناك قدرة على تحمله كما عبر عن ذلك رئيس اتحاد عمال دمشق.

■ مراسل قاسيون

الشراكة «الدائمة»

العلاقة السائدة بين النقابات والحكومة المبنية على الشراكة «الدائمة» في صنع القرارات كانت طافية على سطح الاجتماع، ويحسب لها حساب على الرغم من عمق التناقض في تمثيل المصالح بين الطرفين وهذا كان بادياً من الأطروحات المقدمة من النقابيين، وشكل الرد عليها من قبل الحكومة الذي اتسم بالتبرير والتجميل لكل ما تقوم به الحكومة تجاه القضايا الأساسية التي طرحت، وإن عين الحكومة لا تغيب عن تقديم كل ما يلزم لتحسين الوضع المعيشي للفقراء وللعمال، كيف لا وهي «حكومتهم» الساهرة على تأمين مصالحهم وحقوقهم كما صرح أكثر من واحد في الطاقم الحكومي الحاضر للاجتماع.

السؤال: هل موازين القوى السائدة في ظل استمرار سريان المادة الثامنة من الدستور القديم تسمح بأكثر مما طرح ؟

إن تركيبة الهيئات الأساسية والفرعية في النقابات تجعل العمل النقابي بشكله الرسمي مضبوطاً في قراراته ومواقفه، وبالتالي شكل المواجهة مع السياسات الحكومية تجاه مختلف القضايا التي تخص أغلبية الفقراء السوريين ومنهم الطبقة العاملة- يكون مضبوطاً إلى حد بعيد، وهذا الوضع لا علاقة له بالأزمة، بل هو سائد ما قبل الأزمة، والمنتج النقابي القادر على صياغة مواقف تجاه تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية محكوم بسريان المادة الثامنة، التي لا يمكن تجاوز خطوطها الحمر، ومنها: المواجهة مع السياسات الحكومية التي صرحت بعض المداخلات عن أضرارها تجاه حقوق ومصالح العمال ومستوى معيشتهم، ولكن تبقى بهذه الحدود، حيث لا يؤخذ بالحسبان جملة التطورات الجارية على الأرض سواء السياسية منها، وفي واقع الطبقة العاملة من حيث درجة الاستياء والتذمر العالية، وهذا سيفضي إلى حراك عمالي عندما تكون ظروف الحراك مواتيه يجري التعبير عنه الآن بأشكال مختلفة.

أعضاء المجلس ألقوا مداخلاتهم وسنعرض أبرزها :

عضو المجلس حسن حيدر: طرح القضايا المتعلقة بأوضاع العمال المؤقتين والمفصولين من الخدمة، ولم يعادوا إلى عملهم، ولديهم أحكام قضائية تبرئهم مما نسب إليهم وتوجب عودتهم إلى عملهم.

نزار العلي من اتحاد عمال حمص: قال: إن مادة السكر مكدسة في شركة السكر وأصبحت المادة منتهية الصلاحية ولم يتم استجرارها من الشركة المنتجة.

رئيس اتحاد عمال دمشق: أشار في مداخلته إلى الواقع المعيشي للعمال وقال: إن المواطن غير قادر على التحمل بسبب الوضع المعيشي والحرب ليست السبب الوحيد ولكن السبب بعدم وجود سياسات اقتصادية واضحة الأهداف والنتائج وأضاف: إن الواقع الصناعي لم يتحسن مع تحسن الوضع الإنتاجي وطالب بوضع سياسة مالية تتناسب فيها الأجور مع الأسعار.

إنعام المصري عضوة المكتب التنفيذي، طالبت بسياسه حكومية داعمة للطبقة العاملة وخاصة بالسكن العمالي، وأشارت إلى ضرورة حل مشكلة أموال التأمينات بما يتيح للمؤسسة تقديم ما يلزم للعمال من حقوق.

رئيس الاتحاد المهني لعمال النفط غسان السوطري، أكد على: ضرورة دعم الفلاحين وخاصةً بالمواد الضرورية لانتاجهم مثل: سماد اليوريا الذي يسمسر به المصرف الزراعي ويبيعه للفلاحين بأسعار يحقق من خلالها أرباحاً كبيرة.

بلسم ناصر من اتحاد عمال طرطوس : أشارت إلى واقع عاملات المداجن وهن مياومات ويتقاضين شهرياً 51 ألف ليرة سورية.

عمر حورية عضو المكتب التنفيذي قال:الكلام بالغالب سيكون عن الوضع المعيشي والأمن الغذائي والأسعار، لأن القضية ضاغطة على الطبقة العاملة والمواطن بالعموم وأضاف: إن أسعار المشتقات النفطية تنعكس على أكثر من 002 ماده والأسرة تحتاج إلى 052 ألف ليرة سورية شهرياً.

وقدم اقتراحاً للحكومة بتخفيض سعر ليتر المازوت إلى النصف، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار، وطالب بتخفيض الضرائب المفروضة على الأجور، كذلك أشار إلى ملف فساد حول مطحنة الغزلانية.

رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء خلف الحنوش، أشار في مداخلته إلى عمال سد الفرات الموقفة أجورهم منذ فترة طويلة لأسباب أمنية، مطالباً بضرورة دفع أجور العمال وهم يعملون في ظروف صعبه الجميع يعرفها.

قحطان أحمد رئيس نقابة عمال النقل الجوي وجه مداخلته إلى رئيس الوزراء قال فيها: زيارتكم لمطار دمشق سببت الإحباط لعمالنا لتهديدهم أمام وسائل الإعلام وإعفاء مدير المطار من عمله، ودون إشراك التنظيم النقابي وأضاف: إن هنكار صيانة الطائرات ويعمل فيه 008 عامل مهدد بالسقوط رغم المطالبة المستمرة بإصلاحه وكذلك مهبط الطائرات ومستوصف المطار بوضع سيئ.

جمال القادري رئيس الاتحاد العام أشار في كلمته إلى مواضيع عده أبرزها: ماذا أعددنا لإعادة الإعمار، وما هي البنية التشريعية لها؟ الطبقة العاملة شريك أساسي في إعادة الإعمار!

عندما نسمع عن مؤتمر لتحديد هوية الاقتصاد السوري لا ندعى إليه، فقط يدعى المستثمرون والصناعيون، كذلك نرسل عشرات المذكرات كمقترحات وحلول ولا تأتينا إلا ردود تبرر الواقع، وعمال الإسمنت والعمال المياومين مثال على ذلك.

التقشف في الإنفاق العام

تعاني أغلب المؤسسات والدوائر الحكومية من ترهل وتراجع في أدائها ومستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وذلك نتيجة لسياسة التقشف التي تتبعها الحكومة على حساب الإنتاج والاستثمار والخدمات، ولا سيما في قطاع الصحة والتربية والزراعة والمصارف الحكومية، بسبب قدم التجهيزات المستخدمة في أغلب المؤسسات، وانتهاء عمرها الافتراضي، وهو ما يعرض هذه المؤسسات إلى مشاكل دورية قد تؤدي إلى توقف عملها بشكل كامل في يوم ما من الأيام.



■ ميلاد شوقي

فسياسة الإصلاح والترقيع التي تنتهجها الحكومة تجاه تجهيزاتها لن تقدم الحلول مهما نجحت، وإذا ما استمرت الحكومة في اتباع هذه السياسات سنصل في يوم ما إلى توقف منشآتنا الحكومية عن العمل بشكل كامل.

العقوبات يمكن أن تتحول إلى شيء إيجابي

العقوبات المفروضة على الشعب السوري هي أحد أسباب قدم التجهيزات، فأغلب تجهيزاتنا هي من دول أوربية وشرق أوسطية وفرضت حظراً على تصدير تجهيزات أو قطع تبديل لسورية، ولكن هذه العقوبات مفروضة منذ سبع سنين وإلى الآن لم تستطع الحكومة تجاوز هذه العقوبات أو إيجاد بديل عن الدول التي تفرض العقوبات على الشعب السوري وتطبيق سياسة التوجه شرقاً اقتصادياً وتكنولوجياً، فالعديد من الدول حولت من الحصار المفروض عليها فرصة لنهوضها، وكسرت احتكار الغرب للتكنولوجيا «كإيران وكوريا الشمالية وكوبا» فهل ستستفيد حكومتنا من هذا الحصار وتحوله لصالحها، أم أنها ستقف مكتوفة الأيدي خدمة لمصالح بعض سماسرة ووكلاء الشركات الغربية في الداخل؟

التقنين يتسبب بخسائر بالمليارات

سياسة التقنين الكهرباء التي كلفت خسائر بالمليارات لبعض القطاعات الزراعية والصناعية، كشركة الدبس التي خسرت 3 مليارات في ثمانية أشهر بسبب تقنين الكهرباء، كما يكلف التقنين المؤسسات الحكومية نفقات إضافية بسبب حاجة هذه المؤسسات إلى مولدات ضخمة للإقلاع بعملها، عدا عن حاجتها للمحروقات لتشغيل هذه المولدات، وقد تعجز بعض المؤسسات عن توفير المحروقات ويتوقف عملها، كما حصل في أحد فروع المصرف التجاري الذي توقف عن العمل نتيجة عدم قدرته على توفير المحروقات لتشغيل مولدته، فهل من المعقول أن تكون الحكومة غير قادرة على تأمين المحروقات لمؤسساتها؟

نقص في الأيدي العاملة

عدم توفر الأيدي العاملة في مؤسساتنا هو من أحد أسباب تراجع عملها أيضا، فسياسة التقشف التي تتبعها الحكومة لا تسمح للمؤسسات بالإعلان عن مسابقات توظيف جديدة لتغطي النقص الحاصل لديها، بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة، لذلك اكتفت الحكومة بإصدار قرار منع الاستقالات والتشدد في منح الإجازات الطويلة كحل لهذه المشكلة، ولكن بالتأكيد هذا لم يحل المشكلة، فتراجع المستوى المعيشي للموظف بالإضافة إلى التضييق عليه جعله يتبع سياسة الهروب، وذلك لتحول مؤسسات الدولة إلى سجن بالنسبة للموظف، فالتغييب والهروب أصبح الحل الوحيد للموظف وزادت حالات التسرب من القطاع العام، وباتت مؤسسات الدولة تعاني من نقص حاد في العمالة، ورغم ذلك ماتزال الحكومة ترفض رفد مؤسساتها بكوادر جديدة.

محاربة الفساد بدلاً من التقشف

تتذرع الحكومة دائما بالحرب المستمرة منذ سبع سنين في البلاد لتبرير سياسة التقشف التي تتبعها، ولكن في الحرب تعمل الدول على زيادة إنتاجها أو على الأقل تحافظ على مستوياته السابقة، فدعم الإنتاج كان سيؤدي إلى وقف انخفاض مستوى المعيشة ووقف تدهور قيمة الليرة السورية، فبدلاً من اتباع سياسة التقشف التي لم تثمر شيئاً سوى زيادة الوضع سوءاً بالنسبة للمواطن وتراجعاً في أداء المؤسسات الحكومية، كان الأولى بالحكومة أن تكافح التهرب الضريبي، وتحارب الفساد، وتسحب من جيوب الفاسدين ملياراتهم التي نهبوها خلال السنين الماضية، فهذا أضمن وأكثر مناعة للبلد سياسياً واقتصادياً.

الطبقة العاملة



ألمانيا – احتجاج آلاف العمال

جمع الآلاف من عمال الصلب يوم 22 أيلول غرب ألمانيا في احتجاج على الاندماج المزمع لأعمال الصلب في أوروبا لكل من «تيسينكروب» الألمانية و«تاتا ستيل» الهندية، والذي من المتوقع أن يهدد وظائف 4 آلاف شخص.

وذكرت وكالة الأنباء الألمانية: أن حوالي 7 آلاف شخص شاركوا في الاحتجاج، توقف على إثرها إنتاج الصلب إلى حد كبير.

واتهم رئيس اتحاد العمال في ألمانيا إدارة «تيسينكروب» بعدم مراعاة مصالح الموظفين، في حين قال وزير العمل الألماني: «إن مستقبل الصلب في ألمانيا معرض للخطر».

ووقع «تيسينكروب» و«تاتا» يوم 20 أيلول صفقة تمهيدية لإنشاء مشروع مشترك مقره هولندا.



اليونان - إضراب الصحفيين

تدخل العاملون في قطاع الصحافة والإعلام في اليونان، يوم 26 بإضراب عن العمل، لمدة يوم واحد، احتجاجاً على سياسة التقشف في البلاد.

وشارك في الإضراب الذي دعا إليه اتحاد الصحفيين في العاصمة أثينا، العاملون في الوكالات والصحف والقنوات التلفزيونية.

وأوقفت القنوات التلفزيونية بث نشرات الأخبار، بسب الإضراب، ولم تصدر أعداد الصحف يوم 27 أيلول.

ويحتج المضربون عن العمل على رفع التأمين الصحي الخاص الذي يأتي ضمن تدابير سياسة التقشف التي اتخذتها الحكومة.

تواجه اليونان منذ عام 2010 أزمة اقتصادية تعرف باسم «الدين الحكومي» بعد طلب الحكومة من الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضاً، مقابل تنفيذها إصلاحات اقتصادية وإجراءات تقشف لخفض العجز بالموازنة.



فرنسا - إضرابات قانون العمل

نظم سائقو الشاحنات يوم 25 أيلول، إضراباً ضد مشروع إصلاح قانون العمل الذي يثير جدلاً وانقسامات فى البلاد.

وبدأ الإضراب، فجر يوم 25 بتعطيل الحركة المرورية على الطريق السريع بالقرب من بلحيكا فى شمال فرنسا، وكذلك في مدن «لو هافر، وروان وكاين، وبوردو، ولاروشيل ومارسيليا، وليون» كما تم تعطيل حركة المرور عند مستودع للنفط بالقرب من مرفأ مارسيليا، بحسب ممثلي النقابات.

ويعارض سائقو الشاحنات، بنود إصلاح قانون العمل الذي يسمح بالفصل عن العمل لأسباب اقتصادية، والتي يرون أيضاً أنها تضعف من وضع ممثلي الموظفين في الشركات الصغيرة، كما يطالب السائقون الذين ينقلون مواد خطرة بزيادة في الأجور.



لبنان - سلسلة الرتب والرواتب

شهدت لبنان إضراباً عاماً، للمطالبة بصرف الرواتب مع الزيادات، يوم 25 أيلول، دعا إليه الاتحاد العمالي العام، وموظفو الإدارة العامة، وهيئة التنسيق النقابية للمطالبة بصرف الرواتب مع الزيادات.

شمل الإضراب المؤسسات والمصالح المستقلة من كهرباء ومياه وأوجيرو ومالية، إلى جانب المدارس الرسمية والثانويات والجامعات والمعاهد المهنية الرسمية، باستثناء بعض المدارس الخاصة والإدارات العامة والبلديات.

واعتبر الموظفون أن أي تلويح بتعليق قانون سلسلة الرتب والرواتب مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه يعني عملياً؛ إلغاء القانون الذي أقر بعد سنوات من العمل والنضال المضني.

وهدد الموظفون بمواصلة تحركهم إلى حين الإقرار بحقوقهم كاملة غير منقوصة، وقبض الرواتب.

من أول السطر

■ نبيل عكام

حماية المال العام

المال العام من خلال مدلوله ومفهومه ليس ملكاً لأفراد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع. بل هو ملك للمجتمع بأفراده كافةً وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية. والدولة بأجهزتها كافةً مهمتها الإشراف عليه وحسن إدارته وتطويره للصالح العام. وهي مسؤولة عن حمايته والحفاظ عليه وعدم التفريط به تحت أي ظرف كان، وهذا من أساسيات وجودها، ويتضمن المال العام حسب الدستور وخاصة المادة الرابعَ عشرة منه الثروات الطبيعة والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة في البلاد. وفي الحروب أو الأزمات التي تتعرض لها البلاد، تعتبر حماية هذه الثروات والمنشآت والمؤسسات من المهمات الوطنية الكبرى على عاتق الحكومة الواجب القيام بها.وكذلك من مهمات المنظمات الشعبية وخاصة النقابات العمالية.

وطبقاً لجوهر الدستور في الأموال العامة، تحدد واجبات الرعاية والحماية الاقتصادية والاجتماعية من جانب الحكومة من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأموال العامة، وذلك برفع مستوى معيشة المواطنين وخاصة العاملين بأجر، وذلك بزيادة الدخل الوطني وانعكاسه المباشر على العاملين بأجر كافةً عن طريق زيادة نسب النمو بالاستثمار الأكبر في القطاعات الإنتاجية. ورفع الحد الأدنى للأجور، وذلك بما يوازي الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، وعلى المنظمات الشعبية وبالأخص منها: النقابات العمالية التي تمثل الطبقة الأوسع في المجتمع، مراقبة أداء الحكومة، والدفاع عن المال العام باعتبارهم أفراداً في هذا المجتمع وأصحاباً للمال العام وليس شركاء للحكومة في وظيفتها ومهمتها المنوطة بها بإداراتها للمال العام، وإعادة توزيعه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، بل رقباء على ذلك. وذلك باستخدام الطرق والأساليب كلها التي ضمنها الدستور بما فيها التظاهرات والإضرابات ضمانة لحق المجتمع وأفراده العاملة بأجر.

ولكي يؤدي المال العام وظيفته الاقتصادية والاجتماعية، وجب على الحكومة تأمين كل المنشآت في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي الحماية اللازمة والضرورية من الأخطار والحوادث، من حرائق أو تعطيل الإنتاج وذلك عبر عدم تطوير أدوات الإنتاج وتوفير مستلزماتها كافة من مواد أولية وتأمين اليد العاملة لعملية الإنتاج. وقد بات الأمن الصناعي من البدهيات في عملية التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي وهو من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، لأنه الطوق الذي يحمي الاقتصاد الوطني بحمايته لليد العاملة مصدر الثروة الرئيس

القطاع العام وحق الإضراب والاعتصام؟



يختلف مستوى الاستغلال الذي يمارسه أرباب العمل بحق الطبقة العاملة بين القطاعين العام والخاص، لكل قطاع ظروفه التي تختلف عن الآخر، إذا كانت الطبقة العاملة في القطاع الخاص تلجأ إلى الإضراب أو الاعتصام من أجل زيادة الأجور، وحقها في التنظيم النقابي والتأمينات الاجتماعية، وضد التسريح التعسفي من العمل، وضد القوانين والقرارات الليبرالية الجائرة، فإن الطبقة العاملة في القطاع العام تلجأ إلى سلاح الإضراب والاعتصام من أجل حقوق أخرى.

■ إيفان علي

مطالب الطبقة العاملة في القطاع العام

كانت أهم مطالب عمال القطاع العام في عدد من الإضرابات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة، تتلخص في التوزيع العادل للحوافز مثل: حالة عمال مرفأ طرطوس 2011 وعمال نفط الرميلان 2012 وعمال هاتف سهل الغاب 2016، وصرف الرواتب المتأخرة مثل: حالة عمال شركات البناء عامي 2005–2006 وحالة عمال أحذية مصياف وعمال شركة الكبريت وموظفي كهرباء دمشق 2008، أو ضد الخصخصة الليبرالية مثل: حالة عمال مرفأ اللاذقية 2008، أو من أجل حق عطلة يوم السبت مثل: حالة عمال أدوية تاميكو 2005 وعاملات شركة سكر حمص 2005، أو ضد بعض الإجراءات الإدارية مثل: حالة عمال سكر سلحب 2008 وموظفي التلفزيون السوري 2017، أو ضد التسريح التعسفي مثل: عمال محروقات بانياس 2010 وعمال الخدمات الفنية في حلب 2011 وعمال دار البعث 2012. وتثبيت العمال المؤقتين مثل: حالة عمال إسمنت طرطوس 2015 وغير ذلك.

إضراب عمال الهاتف الآلي في سهل الغاب 2016

حسب صفحات محلية في محافظة حماة نفذ العشرات من عمال وموظفين في عدد من مراكز الاتصالات «عمال مقاسم الهاتف الآلي» في سهل الغاب بريف حماة مثل: مراكز بلدات سلحب– شطحة– نهر البارد– دير شميل– جب رملة وغيرها إضراباً عن العمل يومي 21–22 آب 2016 من أجل توزيع عادل للحوافز، لعمال المراكز الريفية في محافظة حماة. توقفت الأعمال كلها أثناء الإضراب باستثناء كوة دفع فواتير الهاتف.

الحوافز بين المدينة والريف

اكتشف العمال سوء توزيع الحوافز في المراكز الريفية وانعدام العدالة في توزيعها بين المدينة والريف، وشعروا بالغبن إثر ذلك، كان عمال وموظفو محافظة حماة يتقاضون ما بين 25 ألف ل.س حتى 40 ألف ل.س وسطياً كحوافز وربما أكثر. أما في الأرياف فكانت الحوافز تتراوح بين 1500 ل.س حتى 8000 ل.س.

نفذ العمال إضراباً مفتوحاً عن العمل، مطالبين بإيجاد حل مناسب وعادل لعملية توزيع الحوافز وتوزيع عادل للمكافآت، تلك الحوافز التي يتقاضاها العمال والموظفون ثلاث مرات في السنة، أي: مرة واحدة كل أربعة أشهر.

في تصريحات لموظفين مشاركين في الإضراب نقلتها مواقع محلية في المحافظة، قالوا: إن العمل في الريف متعب أكثر من المدينة لأن الخطوط في المحافظة هوائية وتحتاج صيانة وأعمال مجهدة وشاقة، ورغم ذلك صرفت لهم حوافز منخفضة مطالبين بالمساواة مع زملائهم الآخرين في المدينة. وكانت حجة الإدارة بعدم صرف الحوافز وسقفها المنخفض هو: بسبب زيادة عدد العمال الوافدين إلى مديرية الاتصالات في المحافظة.

الإضراب الأول من نوعه

حدثت إضرابات عمالية عدة في محافظة حماة في السنوات الأخيرة، مثل: عمال أحذية مصياف وعمال سكر تل سلحب 2008، كذلك إضراب عمال وسائقي المقالع في بلدة كفربو قبل أيام، لكن يعتبر إضراب عمال الهاتف الآلي في سهل الغاب عام 2016 الأول من نوعه، من حيث شموله عدة مراكز في مديرية الاتصالات، وتضامن عمال هذه المراكز مع بعضهم من أجل توزيع عادل للحوافز، وهو مثال على مطالب العمال في القطاع العام.

أهم مطالب عمال القطاع العام في عدد من الإضرابات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة تتلخص في التوزيع العادل للحوافز

عرفات: أصبح واجباً أن يخرج هؤلاء من العملية التفاوضية

أكد أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير المعارضة، علاء عرفات، أن موقف منصة موسكو المعارضة من الشروط المسبقة لتشكيل وفد واحد للمعارضة إلى محادثات جنيف «ما زال ثابتاً».



«هذه الطروحات انتهت وينبغي أخذ الوقائع بعين الاعتبار والذهاب إلى تنفيذ 2254 بالحرف والنص والروح»

■ قاسيون

في حديث مع صحيفة «الوطن» المحلية، الخميس 2017/9/28، أوضح عرفات أنه «يجري تشويه هذا الموقف إعلامياً، وبشكل خاص، الإعلام التابع للائتلاف وبعض القوى في العليا للمفاوضات»، وتابع: «نحن ضد أي طرح مسبق، لأن ذلك يعطي للطرف الآخر ذريعة كي يؤخر المفاوضات»، وأردف: «نحن متمسكون بالمفاوضات المباشرة ومنع طرح أية شروط مسبقة».

وأضاف: «نحن مع وفد واحد، لأن طرح الوفد الموحد يعني نقاشات كثيرة بين قوى مختلفة جداً بالمعنى السياسي والفكري، وهذا يمكن أن يعقد الأمور ويطيل إمكانية الوصول إلى الوفد المطلوب»، مؤكداً: إن «رياض حجاب وآخرين في الهيئة العليا يطرحون مواقف متشددة، المقصود منها: عدم الوصول إلى حل للأزمة»، ورأى أنه «أصبح واجباً أن يخرج هؤلاء من العملية التفاوضية، فيما إذا ظلوا متمسكين بمواقفهم التي مضى زمنها ولم يعد من الممكن القبول بها»، مشدداً على أن «هذه الطروحات انتهت وينبغي أخذ الوقائع بعين الاعتبار والذهاب إلى تنفيذ 2254 بالحرف والنص والروح».

وتساءل: «من فوَّض حجاب بتحديد أهداف الشعب السوري»؟ واعتبر أن «المقصود من طروحاته عملياً، إعاقة المفاوضات وإعاقة تشكيل الوفد الواحد»، ورأى أنه «لن يستمر لا حجاب ولا من يطرح مثل هكذا طروحات».

ولفت عرفات إلى أنه «قد طرأت تغيرات جدية على موقف السعودية، ولم تعد تقبل بطروحات العليا للمفاوضات»، وقال: «سمعنا كلاماً منهم يتحدث عن ضرورة أخذ الظروف الواقعية بعين الاعتبار، وعندما طرحنا الدخول بصمت إعلامي حول موضوع الرئاسة، فإن وكيل وزارة الخارجية السعودية وافق على ذلك».

وحول جنيف القادم، قال عرفات: «معلوماتنا أنه في النصف الثاني من الشهر القادم، وليس هنالك موعد دقيق، كما أنه ليس هنالك معلومات حول «الرياض 2» بل هنالك طروحات من أطراف المعارضة لاجتماع يبحث تشكيل الوفد الواحد».

دليقان: يجب عزل من يضع شروط مسبقة

أكد رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية إلى مفاوضات جنيف، مهند دليقان، على أن تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مراعاة تعدد البرامج السياسية لمنصات المعارضة، وليس انضمام منصة إلى منصة أخرى.



■ ترجمة قاسيون

علق دليقان، في حديث مع وكالة «تاس» الروسية، الأربعاء 2017/9/27، على حديث المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات، رياض حجاب، حول كيفية رؤية «الهيئة» لآفاق توحيد وفد المعارضة، قائلاً: «فيما يتعلق بالبيانات التي تفيد بأن الغرض من المفاوضات بين منصات المعارضة هو ضم منصتي موسكو والقاهرة إلى الهيئة العليا للمفاوضات، فبرأينا أن ذلك هو استمرار لعقلية الحزب القائد».

وشدد دليقان: «لن يجري ضم منصة إلى منصة أخرى، بل سيجري تشكيل وفد واحد للمعارضة من المنصات القائمة، على قدم المساواة ووفقاً لمبادئ قرار مجلس الأمن الدولي 2254، دون أية شروط مسبقة. وكل من يعارض ذلك، يجب عزله سياسياً، لأنه يحاول من خلال هذا السلوك أن يطيل معاناة الشعب السوري والمأساة السورية عموماً».

وردّ دليقان على اتهامات حجاب: إن «منصة موسكو مقربة من النظام السوري»، بالإشارة إلى أن حجاب نفسه كان عضواً في الحكومة السورية وفي النظام السوري منذ نعومة أظفاره، وشغل منصب رئيس الوزراء، مضيفاً: «إن المواقف المتطرفة التي تبديها جهات في منصة الرياض لا تفيد أحداً، باستثناء المتطرفين في النظام، لأنها تغلق الطريق أمام الحل السياسي».

■ المصدر: تاس

الجولة الثامنة خلال شهر



في إفادة أمام مجلس الأمن الدولي، أعلن المبعوث الدولي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، عزمه عقد الجولة الثامنة من المحادثات السورية في جنيف في غضون شهر.

وقال دي ميستورا، في جلسة مجلس الأمن مساء الأربعاء 2017/9/27 إن الموعد المحدد سيعلن في وقت لاحق، ولكنه سيكون بين آخر شهر تشرين الأول وأول شهر تشرين الثاني.

وأضاف: «أعيد التأكيد على هذا الإطار الزمني للسماح لكل الأطراف المعنية باستخدام هذا الشهر المهم من الآن، لتهيئة الظروف اللازمة لتكون المحادثات ذات مغزى. وأدعو الجانبين، وأكرر «الجانبين» إلى تقييم الوضع بواقعية ومسؤولية تجاه الشعب السوري، والتحضير بشكل جاد للمشاركة في محادثات جنيف دون شروط مسبقة».

نحن حاذقون والواقع كاذب!

يمكن لمن ابتلي بمتابعة سيل الهرطقات التحليلية اليومية المتعلقة بالأزمة السورية، سواء عبر الشاشات ومحلليها، أو عبر الصحف والمواقع ومستكتبيها، أن يلتقط مجموعة من الدرر الفكرية الأساسية التي يتقاطع بها «مفكرون» و«محللون»، محسوبون على النظام ومحسوبون على المعارضة... وهنا نعرض لبعضها:



■ مهند دليقان

– الولايات المتحدة، وضمن صفقة عالمية كبرى غير معلنة مع روسيا، تترك سورية لروسيا مقابل تنازلات روسية في أوكرانيا وفي الملف النووي الإيراني وفي حفظ أمن «إسرائيل».

– الولايات المتحدة تكلف روسيا بالملف السوري، لأنه لم يعد من أولوياتها، وتنصرف للعمل على ملفات أخرى أكثر أهمية بالنسبة لها، كالملفات المتعلقة بالشرق الأقصى.

– التوافق الجاري بين روسيا وأمريكا هو شكل من تقاسم النفوذ والتحاصص، يجري وفقه إما تقسيم سورية فعلياً، أو تقسيمها بشكل غير مباشر بين أمراء الحروب والطوائف.

الصياغة الأولى تعترف ضمناً بوجود صراع بين الطرفين الأمريكي والروسي، ولكنها تحسم المسألة بعقلية ضمنية هي: مستحيل أن تكون الولايات المتحدة قد خسرت في هذا الصراع، لا بالضربة القاضية ولا بالنقاط، مستحيل... فهي أمريكا «التي لا تقهر»، كل ما في الأمر أنها ببراغماتيتها المعروفة تنقل البيض من سلة إلى أخرى مستخدمة إحدى البلدان من الدرجة الثانية أو الثالثة؛ البلد المسماة روسيا.

الصياغة الثانية أكثر عماءً؛ فالولايات المتحدة «التي لا تقهر» أيضاً، لا تتراجع ولا تلين ولا تضعف، هي تكلف وتلقي الأوامر. وعلى الدول كبيرها وصغيرها التنفيذ والسير وفقاً للمارش الأمريكي.

كلتا الصياغتان تشتركان في التأكيد على «عظمة أمريكا» وعلى كونها شرطي العالم الأول الذي ربما يتنازل قليلاً– وبرضاه– هنا أو هناك، وضمن مخطط متكامل يسير سير الأقدار التي لا تتزعزع... ليس هنالك توازن دولي جديد، وليس هنالك تراجع اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة: الدولار الذي يتعرض لمزيد من الإذلال الدولي يومياً إنما يراوغ، أوروبا التي يزداد ميلها الاستقلالي عن واشنطن تراوغ أيضاً، الصين وروسيا ودول بريكس عموماً التي تختط لنفسها وللعالم طريقاً جديداً، تعمل في حقيقة الأمر بإمرة المركز الأمريكي وتدعي غير ذلك زوراً وبهتاناً ضمن مسرحية أمريكية معدة بدقة متناهية...

كذلك هو الحال مع هؤلاء «المفكرين»؛ ميت يمسك بتلابيب الحي... إنكار فرويدي نموذجي: أبعدوا الوقائع الجديدة فليست جديدة وليست وقائع، هي الماضي نفسه يراوغ ويكذب، حتى عيوننا وآذاننا تكذب، ليس ما نراه سوى مسرحية لا يصدقها سوى الحمقى، ونحن لسنا حمقى، نحن حاذقون ولن يخدعنا أحد...

الصياغة الثالثة: ونقضها ينتمي إلى عالم آخر كلياً، عالم مرعب تتضاعف إزاءه حالة الإنكار؛ حتى أن الحاذقين إياهم لا يكتفون بإغلاق أعينهم بإحكام في حضرته، بل ويشددون الإغلاق بتثبيت الأكف فوق العيون. وكي لا يتسرب لأسماعهم ما يعكر وسواسهم القهري الذي يتردد في جنبات جماجمهم «أمريكا، أمريكا»، فإنهم يصرخون باستمرار صراخاً هستيرياً: تحاصص تحاصص!

وإنه لسر عظيم ذاك الذي تكتنفه تلك الصرخة! فالتحاصص وإن كان وجبة مقيتة على بطون اعتادت ابتلاع– أو المطالبة بابتلاع– كل شيء وحدها؛ فهي أقل إيلاماً من وصفة جديدة يمليها العالم المرعب الجديد؛ الوصفة التي تعتدي عليها مفردة مكروهة مرذولة ممقوتة: الشعوب!

السلطة هي، إما للنخب، وإما للنخب «الأخرى»، وإما تحاصص بين النخب الأولى والنخب الثانية إنْ تعذر ابتلاع السلطة كلها على أحدهما؛ ولكن أن تتدخل الدهماء! أن يتدخل الرعاع! فذلكم الكفر عينه...

إنّ ذهاب سورية نحو حل سياسي حقيقي وفقاً للقرار 2254، وإضافة إلى ما يحمله من دلالات دولية كبرى، فإنّ ما يعنيه سورياً لا يقتصر على صيانة وحدة سورية واستعادة سيادتها الكاملة تدريجياً وسريعاً، بل ويعني أيضاً وضع قرار الشعب السوري في يده لأول مرة منذ أكثر من ستين عاماً، أي: منذ عام 1954 بالضبط؛ فالقرار 2254 لا يعني إبقاء النظام على حاله، كما لا يعني البتة تبديل وجوه بوجوه مع إبقاء النظام نفسه كما تريد فئة من فئات المعارضة، بل يعني فتح الباب لتغيير النظام حقاً وفعلاً.

ولذلك فليكنْ... فهذا النمط من الرعب، وهذا العالم المرعب، هو بالذات العالم الجديد. وسورية ستكون نموذجه الأول. أبقوا أكفكم فوق عيونكم، أحكموا إغلاقها، واصرخوا ملء حناجركم، لدينا عمل قبل الإفطار وبعده؛ عالم متعفن بأكمله يحتاج دفناً، عالم جديد يولد: عالم «الدهماء» و«الرعاع»... عالم الشعوب!

العراق ما بعد الاستفتاء

يأخذ تطور الأوضاع في العراق بعد إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان وكما كان متوقعاً منحى تصعيدياً باتجاه التوتير، في ظل سيادة منطق الفعل ورد الفعل الذي يأخذ شكل التجاذب القومي، وخصوصاً بعد دخول الجوار العراقي على خط الازمة.

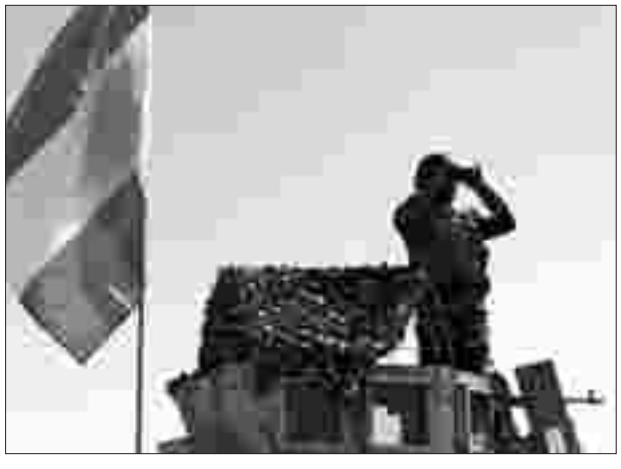
■ عصام حوج

إن المهمة الأساسية التي يفرضها الواقع الموضوعي والظرف الناشىء على جدول أعمال القوى الوطنية الديمقراطية في بلدان المنطقة، وقوى السلم في العالم هو منع تفجير الأوضاع باتجاه الخيارات العسكرية، وعزل قوى التعصب والانعزال القومي في أي طرف كان، ودعوة كل القوى الى طاولة التفاوض، بما يحقق هدفين متكاملين لا يمكن –كما تؤكد التجربة التاريخية– إنجاز احدها دون الاخر وهما: وضع الأسس الكفيلة لحل القضية الكردية حلا ديمقراطياً عادلاً، وبنفس الوقت الحفاظ على وحدة بلدان المنطقة، ونعتقد أن تحقيق هذين الهدفين يمتلكان الكثير من مقومات النجاح:

أولا: إن أي توتير جديد يضر بمصالح كل بلدان وشعوب المنطقة، وهو محل استهجان شعبي عابر للقوميات، أي إنه لا يمتلك مبررات موضوعية، رغم التجييش القومي من هنا وهناك.

ثانياً: إن القوى الدولية الصاعدة التي تمتلك علاقات متوازنة مع كل الأطراف، بما يسمح لها بلعب دور الوسيط المحايد والنزيه باعتباره شرطاً ضرورياً لأي حل تفاوضي، على عكس لوبي التوريط الغربي الذي كان سلوكه مع ورثة مجلس الحكم الانتقالي البريميري منذ 2003 وحتى الان، سلوكاً ملتبساً أنهك كل القوى ومد الخلاف بينها بجرعات جديدة من الشحن الطائفي والقومي امام كل تطور إيجابي في الوضع العراقي.

ثالثاً: إن مكونات المطبخ السياسي العراقي الذي تشكل بعد احتلال العراق عرباً وكرداً وسنةً وشيعةً أكدت بالملموس عجزها عن حل اية قضية حلاً حقيقياً، مما يفتح الطريق على تبلور بنى سياسية جديدة وتنامي دورها، تطيح بكل تلك المنظومة الفاسدة والعاجزة، والمخترقة حتى نخاع العظام كما يبدو.



كلمة الإرادة الشعبية

في افتتاح أعمال المؤتمر السابع لحزب الاتحاد الديمقراطي

افتتحت صباح الأربعاء 2017/9/27، أعمال المؤتمر السابع لحزب الاتحاد الديمقراطي، في مدينة الرميلان بمحافظة الحسكة، فيما يلي، نعرض كلمة حزب الإرادة الشعبية التي ألقاها الرفيق حمدالله إبراهيم، عضو رئاسة حزب الإرادة الشعبية، أمين لجنة محافظة الحسكة.



الرفاق والأخوة في حزب الاتحاد الديمقراطي باسم هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية، أحييكم جميعاً ومن خلالكم أتوجه بالتحية الى أعضاء وكوادر حزبكم، متمنياً النجاح لمؤتمركم الذي ينعقد في وضع استثنائي دولياً وإقليمياً وسورياً وكردياً، يفرض تحديات كبرى أمام الشعب السوري والدولة السورية.

الرفاق والأخوة الأعزاء

إن توازن القوى الدولي الجديد، الذي يتجسد بتنامي الدور الروسي الصيني هو السمة الأبرز في الوضع الدولي اليوم، وبات هذا الدور أمراً ملموساً في الكثير من الملفات الدولية في ميادين السياسة والاقتصاد، وهو يهدف إلى وضع دولي جديد قائم على أساس الالتزام بالقانون الدولي، وإنهاء الهيمنة الغربية واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب، وهذا ما يفرض على أية قوة سياسية جديدة أن تضع برامجها وسياساتها على أساس هذه الحقيقة، فالتراجع الأمريكي بات أمراً واقعياً يقر به الجميع، وكذلك تراجع حلفه التاريخي الإقليمي في تركيا والسعودية وقطر مما يوفر فرصة ذهبية للشعب السوري لتجاوز الأزمة الوطنية العميقة التي تمر بها البلاد.

وفي هذا السياق، فإننا في حزب الإرادة الشعبية نرى أن المهمة الأولى هي النضال من أجل الاسراع بالحل السياسي التوافقي على أساس القرار 2254، والذهاب إلى مفاوضات جنيف دون شروط مسبقة من أي طرف كان، وبحث جميع القضايا التي تهم السوريين على طاولة التفاوض وضرورة مشاركة جميع قوى المعارضة السورية، بمن فيهم ممثلي الكرد السوريين.

إن الحل السياسي المنشود هو الخيار الوحيد لحل الأزمة السورية، وهو ما يعني تحقيق جملة مهام متكاملة، تتجسد بايقاف الكارثة الإنسانية، واجتثاث الارهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يؤمن حقوق جميع السوريين، وبناء سورية ديمقراطية موحدة، واعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، التي تؤمّن التطور المتوازن لجميع مناطق البلاد، وتراعي خصائصها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

تعتبر القضية الكردية إحدى أهم القضايا الإقليمية، وكانت على مدى القرن الماضي إحدى بؤر التوتر في المنطقة، بسبب عدم وجود حل ديمقراطي عادل يؤمن الحقوق القومية للشعب الكردي، وفي ظل التوازن الدولي الجديد، تتوفر فرصة تاريخية جدية لوضع حد لسياسات إنكار الوجود، والظلم القومي. ومن هنا، فإننا نرى أنه لا يمكن حل أزمات المنطقة حلاً حقيقياً، دون تأمين حل ديمقراطي عادل لهذه القضية، والاعتراف المتبادل بالحقوق. وفي هذا الإطار، فإن وحدة نضال شعوب الشرق من أجل إنهاء التبعية، والنهب الاستعماري، وإشاعة الديمقراطية، وإنهاء كل أشكال الظلم القومي ورفض مشاريع الفوضى الخلاقة الأمريكية، تعتبر ضرورات لضمان حقوق الجميع، ومدخلاً صحيحاً لتجاوز الأزمات المتفاقمة في عموم بلدان المنطقة.

مرة أخرى، نتمنى لكم النجاح في مؤتمركم لما فيه مصلحة سورية والسوريين.

البالون الأوروبي... وزنه خفيف

انهارت منظومة الاستعمار القديم بعد التقاسم العالمي الجديد في الحرب العالمية الثانية، وجرّت «إمبراطوريات الأمس الأوروبية» أدوات قمعها، وعدّتها وعديدها عائدة من أصقاع العالم إلى بلادها، وتكيّفت مع الأدوات الحديثة لإمبراطورية منتصف القرن العشرين «الهوليوودية الطلعة» وتحولت «أمريكا» إلى مركز المركز الغربي بطرفيه الأساسيين الآخرين الغرب الأوروبي واليابان.

■ ليلى نصر

منذ ستينيات القرن الماضي، ومع ترسخ أسس النظام الاستعماري الجديد وتعمق الانقسام العالمي بين مركز يملك ويحكم، وأطراف تابعة ومحكومة باقتصادها وسياستها وسلطاتها ومفكريها، بل وحتى بأحلام شعوبها وتصورهم «للعالم الحضاري»، وبقي لدول الغرب الأوروبي نصيب هام من حصة الاقتسام العالمي مبنية على توازنات جغرافية وروابط استعمارية قديمة...

فعلى سبيل المثال: أصبح الشرق الأوروبي محط استثمار ألماني، وامتد النفوذ الإيطالي والفرنسي إلى ضفاف المتوسط، والشمال الإفريقي، وبقي للبريطانيين قوى مال وعلاقات في آسيا وغيرها من طيف مستعمراتها القديمة، وكله كان مرتبطاً بعمق ورضى أوروبيين بأدوات الاستعمار الحديث، التي تعتبر منظومة الدولار والمؤسسات الدولية الأمريكية هي ذراعها الأساس. وبذلك تعمقت عملية ترابط مصالح المركز كلما تغوّل القطاع المالي أفقياً وعمودياً بين هذه الدول وعبر العالم.



تهتز أركان هامة في هذا المشهد الموصوف سابقاً، فلا دول الأطراف هي ذاتها تلك المستضعفة المتنازعة الموبوءة بسياسات الشمال، ولا ترابط المركز الغربي متين وثابت كما كان...

حيث تفعل أزمة الرأسمالية العميقة فعلها في قطبي الصراع العالمي: الإمبريالية والشعوب، لتقلب الآية فأعلام المركز الإمبريالي ووحدته تتصدع، وأعلام قطب الشعوب تصعد بشكل منسق ومتعاون.

فدول الغرب الأوروبي واليابان أصبحت مقيدة بجنون الانقسام الأمريكي، وأصبح واضحاً أن «قائدها المشوش» مستعد للتضحية بها في غوغاء معركة الوجود التي تخوضها منظومة الرأسمال العالمية، وهو ما يدفع هذه الدول للبحث عن خيارات بديلة، وإن كانت كارهة.

فتجد اليابان متلكئة في مواكبة الحماس الأمريكي للحرب الكورية، ومنفتحة نسبياً على فرص الاستقرار والتنمية الآسيوية التي تبني أفقها الصين وروسيا، وعلاقتهما غير المسبوقة من حيث التعاون ووحدة الأهداف بل والمشاريع والمواقف السياسية..

وتبدي ألمانيا مؤخراً مواقف واضحة متباينة عن التصعيد الحربي الأمريكي اتجاه إيران وكوريا، وتتذمر ألمانيا كذلك وفرنسا وإيطاليا من العرقلة الفاشية لحل الأزمة الأوكرانية، ومن دفع أثمان التمويل الفاشي الأمريكي للإرهاب الدولي، ومن فواتير حرب العقوبات الأمريكية على روسيا.

ولكن... إن كانت هذه الدول تتباين مع المركز الأمريكي إلا أنها لا تستطيع الفكاك بسهولة، فالولايات المتحدة هي الوزن الأساسي الذي يحقق ريعاً ومغانم لهؤلاء تفوق حجمهم الاقتصادي، وقدرة تأثيرهم ودورهم السياسي.. وهم إن فقدوا مركز منظومة الدولار الأمريكية والهيمنة العسكرية للولايات المتحدة، يفقدون كل إمكانية تقريباً للتأثير في السير الصاعد لدول الأطراف المتحالفة، ولا يملكون إلا الالتحاق بها لتفادي مزيد من الغوص في عميق أزمات الانقسام العميق لرأس المال العالمي، الذي سيدفعون ثمنه قبل المركز الأمريكي.

لن تستطيع دول أوروبا الغربية أن تصل إلى قناعة سريعة وموحدة بضرورة تجنب الحرائق والانعطاف شرقاً، وإلى ذلك الحين ستبقى قوى المال و«سلطاتها السياسية المنتخبة» في تلك الدول منتفخة بأطياف الوزن القديم، ليلوّح وزير الخارجية البريطاني «بالعنف تجاه كوريا» دون أن تمتلك بريطانيا القدرة على إدارة نتائج «انفصامها الأمريكي- الأوروبي»، ويتحدث العالم عن «مبادرة ماكرون» لحل الأزمة السورية عوضاً عن قرار دولي روسي وصيني.

دراسات عليا مكلفة

مع بدء التسجيل في الجامعات للعام الدراسي 2017-2018، بدأت تظهر معالم ونتائج قرار رفع الرسوم الجامعية، وانعكاساتها على الطلاب.



واقع الحال يقول: إن طلاب الدراسات العليا «ماجستير- دكتوراه» المسجلين سابقاً طالتهم الزيادة المقرة

■ سمير علي

قرار رفع الرسوم الجامعية كان قد صدر العام الفائت، على أن تطبق الرسوم الجديدة الواردة بمتنه اعتباراً من العام الدراسي 2017–2018 وقد طال طلاب نظام التعليم المفتوح والموازي، كما طال طلاب الدراسات العليا كذلك الأمر.

مجاني بالدولار

وقد تم التبرير الرسمي عن رفع الرسوم، بأنه بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة للطلاب، حيث قال معاون وزير التعليم العالي في حينه، عبر إحدى وسائل الإعلام: «الزيادة الطارئة لا تشكل نسبة 20 في المئة من ارتفاع أسعار بعض المواد التي يستهلكها المواطن، كما أنها لا تقارن برسوم الجامعات الخاصة، أو أي نظام أو برنامج تعليمي آخر».

وأضاف: «ما يدفعه طالب التعليم العام خلال سنوات دراسته لا يتجاوز 25 دولار حالياً، الأمر الذي يؤكد أن التعليم مجاني»!.

قدامى ومستجدون

لن نعيد سرد الرسوم، والمبالغ الإضافية التي فُرضت على الطلاب بموجب القرار، حيث سبق وأن نشر عنها الكثير، مع الكثير من الشرح عن الأعباء التي ستفرض على الطلاب وذويهم لقاء طموح هؤلاء باستكمال تعليمهم الجامعي، والآثار السلبية لذلك على الواقع الراهن والمستقبل.

لكن ما يعنينا أنه فُهم في حينه: أن الرسوم الجديدة ستطبق على المستجدين من الطلاب، حيث سبق وأن صرح معاون وزير التعليم العالي: «إن قرار ارتفاع الرسوم في الجامعات والمعاهد لن يطبق على الطلاب القدامى وإنما على الطلاب المستجدين في العام المقبل».

إلا أن واقع الحال يقول: إن طلاب الدراسات العليا «ماجستير– دكتوراه» المسجلين سابقاً، طالتهم الزيادة المقرة بموجبه، وقد فوجئوا عند التسجيل بهذا العام بهذه الزيادة غير المتوقعة، كونهم يعتبروا من الطلاب القدامى الذين من المفترض ألا تطالهم الزيادة في الرسوم حسب التصريحات الرسمية سابقاً، علماً أن الزيادة على الرسوم بالنسبة إلى هؤلاء وصلت لحدود 100% تقريباً، عما كانت عليه في العام الماضي، حسب إحدى الطالبات، وهو مبلغ سنوي سيضطرون لتسديده كل عام إلى حين انتهاء حصولهم على درجتهم العلمية المأمولة «ماجستير– دكتوراه» وهي بين عامين إلى خمس أعوام على أقل تقدير، مع عدم إغفال عبء الإنفاق والتكاليف التي يتكبدها هؤلاء مع ذويهم لقاء تفرغهم من أجل الحصول على درجات علمية أعلى، على حساب معيشة أسرهم، في ظل هذا الواقع المتردي معيشياً.

تساؤلات!

يتساءل هؤلاء الطلاب: هل هم من فهموا التصريحات الرسمية بشكل خاطئ، أم أن القائمين على عملية التسجيل هم المخطئون، أم أن التصريح نفسه كان موارباً، وأين دور الوزارة بهذا الشأن؟.

كما يتساءلون عن حقيقة دعم الدراسات العليا والبحث العلمي، حيث كثيراً ما سمعوا رسمياً عن هذا الدعم، إلّا أن واقع حالهم يقول: إن الحد الأدنى لهذا الدعم يجب أن يبدأ من تخفيف الأعباء المادية التي يتكبدونها سنوياً على الرسوم على أقل تقدير؟!.

أخيراً، ربما يمكننا القول: كفّوا عن طلابنا وعن التعليم الذي لطالما قيل عنه بأنه مجاني، فسياسة الخصخصة والتعليم المأجور الجارية على هذا القطاع يدفع ضريبتها الطلاب، وخاصة من أبناء الطبقات المسحوقة والمفقرة، كما يدفع ضريبتها الوطن بالنتيجة.

اتحادات المنتجين الزراعيين

في عام 2012 جرى الحديث رسمياً عن مساع لإطلاق اتحاد منتجي ومصنعي ومسوقي زيت الزيتون، ثم ما لبث أن تراجع وطوي الحديث عنه لأسباب مجهولة.



■ مالك احمد

وحسب المسّودة المعدة عن المشروع في حينه، فإن هذا الاتحاد سيتكون من المزارعين المنتجين ومصنعي الزيتون وزيت الزيتون ومسوقي زيت الزيتون ومشتقاتها.

أما أهداف ومهام الاتحاد فتشمل: تنظيم مهنة إنتاج وتسويق وتصنيع الزيتون وزيت الزيتون، والتنسيق بين مختلف الجهات التي تعمل في إنتاج الزيتون وتسويقه وتصنيعه وتسويق منتجاته «زيتون مائدة– زيت زيتون– مشتقات ونواتج التصنيع» بهدف تطوير هذه المهنة، ووضع خطة عمل تضمن الحصول على منتج ذي مواصفات عالية الجودة، من خلال الإشراف والمتابعة على عمليات الزراعة والقطاف والتدريج والعصر والحفظ والتعبئة والتسويق، ودراسة متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، بغرض تحقيق التوازن بين الجودة والسعر.

سبق ذلك، وفي عام 2010 تشكيل مجلس سوري للزيتون وزيت الزيتون، ومن مهامه إعداد سجل يدون فيه أسماء الشركات العاملة في قطاع زراعة الزيتون وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون، بالتعاون مع اتحاد المصدرين السوري، والتنسيق مع مكتب الزيتون، ومديرية أبحاث الزيتون والمجلس العالمي لزيت الزيتون، والجهات العامة والخاصة المعنية لتنمية وتطوير وتنظيم مهنة إنتاج وتسويق وتصدير الزيتون وزيت الزيتون السوري، وما زالت بعض هذه المهام قائمة عملياً.

أهمية المشروع أعلاه «اتحاد منتجي الزيتون»، في حال قيد له الإطلاق والنجاح، أنه ربما سيكون بوابة لتعميمه على مستوى بقية المنتجات الزراعية، وخاصة الحمضيات والتفاح، وغيرها من المنتجات الزراعية الأخرى، التي لطالما عانى منتجوها من مغبة التحكم بهم وبمنتجاتهم من قبل التجار والسماسرة، ما أدى ويؤدي إلى تكبدهم الخسائر المتتالية، وصولاً لتخلي بعضهم عن الإنتاج، وهجرة الزراعة والأرض، أو استبدالها بزراعات أخرى.

أما عن عدم نجاح المشروع، وعدم إطلاقه حتى الآن، فلربما كان أحد أسبابه الرئيسة هو: استمرار استغلال المنتجين «المتفرقين» من قبل السماسرة والتجار والمصدرين وغيرهم، باعتبارهم مستفيدين من فرقة المنتجين، ومن غياب جهة مخولة لتدافع عن مصالحهم مكونة ومشكلة منهم بالدرجة الأولى، بالإضافة لبعض الأسباب ذات الطابع الإداري الحكومي، وخاصة بالنسبة للتبعية، بين الزراعة أو الاقتصاد، وغيرها من المبررات والمسوغات الأخرى، والمعطلة بالنتيجة لإحداث مثل هذه الاتحادات النوعية التي تحمي الإنتاج الزراعي وتطوره، وتؤمن حقوق ومصالح المنتجين «فلاحين ومزارعين».

وأمام واقع الإنتاج الزراعي، وخاصة على مستوى مواسم الزيتون والتفاح والحمضيات وغيرها، وفي ظل استمرار تراجع مصالح الفلاحين والمنتجين الزراعيين، وتكبدهم الخسائر تباعاً، وفي ظل خروج بعض الأراضي الزراعية عن الخدمة، لعله بات من الضروري إحياء وإنعاش مشاريع إحداث اتحادات نوعية لهؤلاء المنتجين، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين، حفاظاً على مصالحهم المستغلة أولاً، وحفاظاً على إنتاجنا الزراعي ثانياً، وحفاظاً على اقتصادنا الوطني ثالثاً والأهم.

معاناة أهالي «جبّ حسن» متى ستنتهي؟!

«جبّ حسن» من الأحياء الكبيرة العشوائية التي ازدحمت كثيراً في السنوات الأخيرة، بعد تدفّق آلاف المهجّرين إليها نتيجة الأزمة.

■ مراسل قاسيون

يقع هذا الحي شمال شرق مدينة اللاذقية إلى جوار قرية بسنادا، وهو من أقرب الأحياء إلى المدينة، إذ لا يبعد عنها أكثر من ثلاثة كيلومترات، ومع ذلك، فإنه يفتقر إلى العديد من الخدمات الرئيسة، ويكاد يخلو من أهمّ مستلزمات العيش.

واقع وشهود

ومن خلال جولتنا في الحي المذكور، التقت «قاسيون» بعدد من سكانه، وكانت الحصيلة التالية:

محمد.ح– متقاعد: «بالنسبة لي أهم مشكلة أعاني منها هي الروائح الكريهة المنبعثة من مجرور الصرف الصحي المكشوف، والذي يمتدّ من «سقوبين» وحتى نهاية حيّ «الدعتور»! وطبعاً هذا الوضع سبّب قدوم وتكاثر أنواع غريبة من الحشرات الطائرة منها والزاحفة، وانتشار الأوبئة والأمراض العديدة، لتسهم بدورها في زيادة معاناتنا.. طالبنا العديد من الجهات المسؤولة بمعالجة هذه المشكلة، إلا أنهم وبكل أسف، أداروا لنا آذانهم الصمّاء!».

أمّ سليم– ربة منزل: «يا أخي أنا كامرأة وعندي أولاد يهمّني توفّر الماء العذب للشرب والغسيل وخلافه.. والماء غير متوفر إلا بكميات قليلة، فنضطر إلى شراء المياه من الصهاريج، وبالتأكيد ليست نظيفة. وكما ترى أحوال القاطنين هنا في هذا الحي؛ أغلبهم من الفقراء ذوي الدخل المحدود، والذين بالكاد يستطيعون تأمين قوت يومهم بشقّ النفس. فمن أين لنا القدرة على شراء الماء كلما دعت الحاجة؟».

بهاء. ر– طالب جامعي: «مشكلتي في الذهاب والإياب إلى الجامعة؛ إذ لا توجد وسائط نقل لا عامّة «باصات» ولا خاصة «سرافيس» تعمل لتخديم أهالي هذا الحي، ما يجعلنا نتسابق على الطريق متدافعين بطريقة بدائية، للظفر بمقعد في أحد السرافيس التي تعمل على خط قرى «سنجوان، سقوبين، المشيرفة» وبتعرفة الأجر الكامل للراكب إلى آخر الخط! باختصار، هذا الحي من المناطق التي نسيها الزمن!».

أم أحمد– مهجّرة: «اخترنا هذه المنطقة الفقيرة للسكن لرخص الإيجار فيها نسبياً مقارنةً مع غيرها من المناطق. ولكن لكل شيء ثمنه؛ كما ترى شوارعها ضيقة وغير معبّدة وتخلو من لمسات الحضارة، فلا مدرسة ولا حديقة ولا مستوصف.. «وزفرت مستطردةً» في الصيف، غبار خانق. وفي الشتاء، وحول لا تطاق. تصوّر! حتى تزفيت الشوارع يخضع لاعتبارات ليس آخرها الرشاوى.. البلد «عوجة» يا ابني، الله يهدّي الحال ونرجع لبيوتنا لنقضي ما تبقّى لنا من عمر بـ «شويّة» كرامة!».



ما سمعناه ورأيناه هو غيضٌ من فيض. ولابد من إعادة النظر في وضع الإنسان في هذا الحي، واحترام إنسانيته وحقّه في السكن الإنساني اللائق.

برسم مجلس مدينة اللاذقية لإيجاد العلاج المناسب.

رحلة البندورة في الدعم والتسويق الحكومي

نهاية شهر أيار صرح مدير عام السورية للتجارة إلى أن المؤسسة بدأت ضمن خطة عملها بتسويق الخضر والفواكه من الفلاحين مباشرة إلى الصالات من دون الحاجة لحلقات النقل والتسويق والتجار، وذلك بهدف توفير أجور النقل والعمولات، وبدأ العمل من خلال فرع المؤسسة في درعا بالتنسيق مع الفلاحين لتسويق موسم البندورة مباشرة إلى صالاتها والبيع بسعر الجملة.



■ عادل ابراهيم

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2017/8/29، كلف المجلس وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك شراء المنتجات الزراعية وخاصة البندورة من الفلاحين مباشرة، ونقلها مجاناً إلى الأسواق ومعامل الكونسروة، بهدف دعم الفلاحين وتشجيعهم على الاستمرار بالأعمال الزراعية.

زيادة في الإنتاج واستثمار الرخص حكومياً

مطلع شهر أيلول قال معاون مدير زراعة درعا في تصريح صحفي: إن المساحة المخططة للبندورة بعروتها الرئيسة بلغت 1974 هكتارا ونفذ 2300 هكتار بنسبة تنفيذ 116%.

وبتاريخ 2017/9/9 وأثناء زيارته للشركة الحديثة لصناعة الكونسروة في دمشق أشار وزير الصناعة إلى أهمية الاستمرار باستلام أكبر كمية ممكنة من البندورة وبمعدل مئة طن يومياً للوصول قبل نهاية الموسم إلى استلام نحو 15 ألف طن، كما أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية متابعة العمل في الشركة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتأمين احتياجات العمل ومستلزماته واستثمار ذروة موسم البندورة وانخفاض أسعارها.

أخيراً، وفي جلسة مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 2017/9/25 أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك دور التدخل الإيجابي من خلال شراء البندورة التي وصل سعرها في درعا إلى 15 ليرة.

خسائر متتالية

واقع الحال يقول: إن الأسعار تتراوح بين 10– 15 ليرة للكغ الواحد من البندورة في أرض المزرعة، بينما تكاليف الإنتاج تتراوح بين 40– 50 ليرة للكغ الواحد، ناهيك عن الأسعار المتدنية جداً والتي تسلم بها لمعامل الكونسروة، ما يعني الكثير من الخسارة التي تكبدها الفلاح خلال هذا الموسم، وهو بذلك لم يختلف عن المواسم خلال الأعوام السابقة، حيث تتراكم الخسائر السنوية من حساب الفلاح، وعلى حساب معيشته.

على الطرف المقابل فإن سعر الكغ في السوق للمستهلك لم ينخفض عن 100 ليرة في عز الموسم، والفارق السعري جزء ضئيل منه عبارة عن أجور نقل وتكاليف نثرية أخرى، والجزء الكبير المتبقي يذهب كأرباح في جيوب التجار والسماسرة، على حساب الفلاح والمستهلك معاً.

لنتساءل بالنتيجة مع الفلاحين والمستهلكين:

كيف يستقيم أن يصل سعر البندورة إلى 15 ليرة للفلاح، مع كل ما تم الحديث به رسمياً، عن التسويق ودعم الفلاح وتشجيعه، منذ بدء الموسم وحتى الآن؟.

صدمة موظفي دير الزور

■ مراسل قاسيون

تداولت وسائل الإعلام خبراً مفاده صدور تعميم عن رئاسة مجلس الوزراء يقضي بموجبه بإعادة العاملين والموظفين في دير الزور المكلفين في المحافظات الأخرى، إلى أماكن عملهم خلال شهر واحد.

وقد بدأت حملة الانتقادات لمضمون التعميم المذكور تتصاعد مع انتشاره، والصدمة المفاجئة فيه، خاصة في ظل واقع الدمار الذي لحق بالكثير من البيوت السكنية في أحياء المدينة، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الخدمي الذي لم تستكمل بنيته التحتية في المدينة، وخاصة شبكات المياه والكهرباء، وبقية القطاعات الخدمية الأخرى.

أهالي محافظة دير الزور المعنيون بالتعميم أعلاه، وخاصة من تعرض بيته للدمار منهم، يقولون:

أين يريدون منا أن نسكن في حال عودتنا بهذه المدة المحدودة؟

هل سيتم تأمين بيوت لنا، أم سنسكن ونستقر في الشوارع؟ أما كفانا تشرداً ونزوحاً حتى الآن؟

كما عبر البعض عن تخوفه من عدم تمكنه من العودة خلال هذه المدة المشروطة بشهر واحد، مع الخشية من التهديد بالفصل في حال التغيب عن العمل لمدة 16 يوماً، وفقاً للقوانين!.

ما من شك بأن إعادة الاستقرار للمحافظة تقتضي عودة جميع سكانها إليها، واستعادة قطاعاتها جميعها للقيام بالمهام والأعباء الموكولة إليها، وخاصة المؤسسات والجهات الحكومية، من أجل استعادة دور المحافظة ونشاطها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقاتها مع بقية المحافظات والمدن السورية، وهو ما يطمح إليه الأهالي جميعهم الذين كابدوا الويلات طيلة السنوات الماضية، تشرداً ونزوحاً وتكاليف مادية كبيرة.

والمطلب الفعلي لهؤلاء، على عجالة تلقيهم الخبر الصادم أعلاه، يتمثل بمنحهم فترة أطول من الشهر المحدد بالتعميم، مع تأمين الشروط المناسبة للعودة، وخاصة على مستوى تأمين السكن لمن تهدم بيته أو تصدع، مع استكمال البنية التحتية للخدمات في المحافظة، حيث إن فرض العودة وفقاً للواقع الراهن، ووفقاً للمدة المحددة بشهر واحد فقط، يعني أن بعض هؤلاء سيسكن العراء، أو أنه سيخضع للمساءلة الوظيفية بسبب تأخره عن الالتحاق بمقر عمله الأصلي، وفي الحالين سيكون ضحية هو وأسرته، بالإضافة لكل ما عاناه وتكبده خلال سنوات نزوحه.

وللحديث تتمة!.

إجراءات حكومية تلوي عنق التكنولوجيا..!

في مثل هذه الفترة من كل عام، وقبل دخول فصل الشتاء بثقله على أسعار مواد التدفئة، يسارع المواطنون للتسجيل على المازوت في ظل ارتفاع أسعاره وعدم توفره، وغياب الرقيب الحكومي عن الأسواق السوداء لتلك المواد، وصعوبة الحصول على الحطب، وارتفاع أسعار أسطوانات الغاز التي تعدُّ الوسيلة الأقل كفاءة والأخطر.



■ مراسل قاسيون

ما قبل «الذكاء»

اعتاد الناس في مثل هذه الأشهر من كل عام على التسجيل لدى شركة توزيع المحروقات «سادكوب» للحصول على قسيمة الـ200 لتر من مادة المازوت لكل أسرة، حيث يقوم المواطنون حسب محافظاتهم بزيارة مراكز التسجيل، مصطحبين معهم وثائق تثبت إقامتهم في المحافظة، ليقفوا في طوابير طويلة للتسجيل، مع مراعاة فترات تقنين الكهرباء التي تتسبب بإيقاف عمل مراكز التسجيل، بالإضافة لانقطاع الشبكة المتكرر. في نهاية المطاف، كانوا يحصلون- وبعد جهد جهيد- على القسيمة، حيث يقوم معتمدو توزيع المادة بالاتصال بأسماء محددة وفق جداول لإيصال المازوت للمنازل بالسعر المدعوم حكومياً.

مرحلة البطاقات الذكية!

أعلنت الحكومة هذا العام تطبيق مشروع البطاقة الذكية الذي بدأ الحديث عنه عام 2014، فوفقاً للتصريحات المعلنة، تحصل كل أسرة على بطاقة إلكترونية «ذكية»، للحصول على تشكيلة مواد مدعومة ومقننة، كالخبز والمواد التموينية والمازوت والغاز وغيرها. وعُهِد لشركة «التكامل» الخاصة، تنسيق الحصول على تلك البطاقة على نحوٍ مستعجل وغير مفهوم.

هذا العام، اختلف الموضوع جذرياً حيث تم الإعلان عن تحديد 31 مركزاً في مدينة دمشق للتسجيل على البطاقة الذكية.

رضخنا للإجراءات المطلوبة التي لا مفر منها للحصول على المادة المنشودة قبل هجوم البرد، وقبل أن نقع بين فكي عدم توافر المازوت إلا في السوق السوداء، وارتفاع سعره في تلك الأسواق المزدهرة، حيث وصل سعر الليتر العام الماضي إلى 300 ليرة وأكثر، في حين كان السعر الحكومي لا يزيد عن 140 ليرة. استبشر المواطنون خيراً بأن شركة جديدة استلمت تلك «المهمة العظيمة» إذ أن الشركات الخاصة غالباً ما يروج لها على أنها تتمتع بقدر أقل من البيروقراطية. كما أن المراكز الكثيرة لا بد أنها ستحل مشكلة الطوابير والانتظار...

رحلة المشقة

وفي هذا الصدد، يروي أحد المواطنين لـ«قاسيون» ما جرى معه في موضوع «البطاقة الذكية»:

«انطلقت إلى مركز الدويلعة القريب من منزلي للتسجيل على البطاقة، مصطحباً معي الوثائق المعتادة كما في كل عام. والمركز عبارة عن مدرسة خصصت منها غرفة لشركة «التكامل»، في حين تولى بعض العناصر التابعين لإحدى الجهات، تنظيم الدخول إلى تلك المدرسة، وكانت الدهشة أن ما يزيد عن 100 شخص بين نساء وشيوخ كانوا يخوضون معركة الوصول إلى باب المدرسة في زحام شديد».

يتابع المواطن: «لم أعر انتباهاً إلى أنني الشاب الوحيد في هذا الحشد، وكانت الخيبة الأكبر أنه كان يجب عليّ الحضور قبل يوم كامل للحصول على رقم من «المفرزة»، اكتشفت متأخراً أن هذه الحشود كانت تنتظر إعلان الأرقام وفقاً لقائمة طويلة سُجلت مسبقاً، بالإضافة إلى أن البعض كان يشكو أنه سجّل اسمه ولكنه غير موجود في قائمة الأرقام لسبب «مجهول»..!»

ويضيف: «بعد انتظار طويل، تمكنت من فهم جزء من الأحجية، وفقدت الأمل... إذ أن الرقم المعلن كان 10 فقط، في حين كان الدور يفوق 200 رقم..! توجهت إلى مركز العباسيين، لأن المنطقة أقل كثافةً، فكانت هنالك مدرسة أيضاً احتشد في أحد ممراتها حوالي 20 شخصاً في انتظار دور التسجيل، حيث ظهرت تتمة الأحجية: تم جمع الهويات ووضعها في صفٍّ رتيب وفقاً لأهواء الموظف المسؤول عن هذه المهمة، ثم يدخل المواطن بدوره إلى غرفة التسجيل على البطاقة الذكية، ويعود لاحقاً ليستلم بطاقته- لا أعلم تماماً متى- ثم مرة أخرى، ينتظر دوره ليسجل على قسيمة المازوت، وينتظر دوره مجدداً ليحصل على المادة! ولكن لا يستطيع التسجيل على البطاقة، إلا صاحب دفتر العائلة- الأب فعلياً- في حين أن هذا «الشرط المهم» لم يكن موجوداً سابقاً لدى «سادكوب»، أما لدى الشركات الخاصة، فيجب أن تبصم بصمة إلكترونية «ذكية أيضاً»..!

هدف التوجه نحو الوسائل الإلكترونية هو توفير الوقت والانتظار لكن في مثل الحالة المذكورة لماذا يجري «كسر رأس التكنولوجيا» وجرها لتخدم عوامل البطء والروتين الإداري؟

برسم الذكاء البديع!

عادة ما يكون هدف التوجه نحو الوسائل الإلكترونية هو توفير الوقت والانتظار، لكن في مثل الحالة المذكور سابقاً؛ لماذا يجري «كسر رأس التكنولوجيا» وجرها لتخدم عوامل البطء والروتين الإداري؟ ولماذا لا تلبي المراكز الـ31 التي تم اعتمادها الغرض المنشأة لأجله، وهو تخفيف الازدحام، في حين كانت مراكز «سادكوب» المحدودة أسرع وأكثر كفاءة، على الرغم من الكثير من الملاحظات عليها؟!.

إذا كانت رحلة التسجيل متعددة المراحل كما هي الآن؛ ألم يجدر بالحكومة فتح باب التسجيل على البطاقة الذكية منذ فترة معقولة، كي يتسنى لنا التسجيل على البطاقة ثم قسيمة المازوت، أم أن صفقة الشركة المذكورة أتت مفاجئة؟؟ ثم لماذا نحن بحاجة لهذا المستوى من «الذكاء الإلكتروني» إذا كنا سنعود لنسجل مجدداً على قسيمة مازوت؟! وهل يعقل أن يكون كبار السن والموظفون والمرضى مجبرين على الحضور إلى مركز التسجيل، وخوض معركة الانتظار والطوابير؟!.

في المحصلة، يقول المنطق: أنه عندما نُدخل الوسائل المتطورة إلى آليات العمل، يجب أن يكون ذلك منطلقاً من الحرص على راحة المواطن وتسهيل أموره، لا أن ندخله في دوامة جديدة من المتاعب «مطلية من الخارج بسمة الذكاء».

وعلى ما يبدو، فإن الكلام الأكثر تعبيراً عن هذه البدعة هو ما قاله أحد المواطنين: «باعوا تنظيم المازوت لشركة خاصة، وعم تلعب فينا متل ما بدها!».

تردي الوضع الصحي في حي الشيخ مقصود

إن كانت تداعيات الأزمة هي السبب الأساس فيما وصلت إليه مدينة حلب من تدهور في البنى التحتية، فهي من جانب آخر الشماعة المكسورة التي علقت عليها نتائج التقاعس الحكومي، والأسطوانة المشروخة على لسان مسؤوليه.



■ مراسل قاسيون

فكل زاوية وحي في مدينة حلب يُجمل قصة من قصصها، وحي الشيخ مقصود على سبيل المثال لا الحصر، يعاني مشاكل خدمية تثار بين الفينة والأخرى، وخاصة على المستوى الصحي، لخصوصية الموقع والظرف، وهي مستعصية الحل لأسباب عديدة ومختلفة!.

واقعٍ متردٍ

القطاع الصحي في الحي يعاني من تدهور كبير في الوضع الراهن، ففي زيارة لمراسل «قاسيون» إلى الحي، ومعاينته النقطة الطبية الوحيدة الموجودة فيه، والتابعة إلى مديرية صحة حلب، تبين أنها تعاني العديد من المشاكل، منها:

-البنية التحتية للمركز سيئة، فهو متوضع في بيت عربي متهالك من ناحية البناء والنظافة، يحوي جهاز تبريد «فريزر« لحفظ اللقاحات يعمل على «الطاقة الضوئية» لعدم وصول الكهرباء للحي، مقارنة مع مستوصف للهلال الأحمر المجاور له! بسبب اختلاف التبعية.

وهو ما يُعد مشكلة، كونه من المفترض أن يخدم حي بمساحة الشيخ مقصود، مع الأخذ بعين الاعتبار غياب التعداد الرسمي لعدد القاطنين في الحي، ومن عاد إليه بعد عودة استقرار الوضع الأمني نسبياً إليه، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بهذا المركز الصحي، وتطويره بما يتناسب والخدمات المطلوبة منه، وخاصة ناحية البناء اللائق والمستلزمات الطبية والكادر الصحي بالحد الأدنى.

-الكادر الصحي في المركز متواضع جداً، 5 ممرضات، والذي أدى ويؤدي مهامه بجهد يفوق طاقة هؤلاء بكثير، ورغم الجهد المبذول، غير المقدر أو غير المأخوذ بعين الاعتبار، ومع كل ما عانته وتعانيه المدينة ككل والحي خصوصاً، يظهر بجلاء، أن هذا العدد غير كافٍ لتقديم المطلوب منه لتغطية الحي صحياً.

رواتب ومعاناة!

معاناة المركز الصحي خلال السنوات الماضية، وفي فترة الحصار، ليست بأقل من معاناة كادرها من سفر ومشقة، من خلال معبر بستان القصر في البداية، ومن ثم الرحلة من وإلى طريق خناصر عندما كانت المدينة مشطورة إلى شرقية وغربية.

فالرحلة الشهرية من أجل الحصول على رواتبهم شاقة وشائكة ومجهدة مادياً ومعنوياً، ورغم ذلك استمر دورهم في أداء مهامهم، وإن كان في حده الأدنى حسب الإمكانات المتاحة.

أما حالياً تكمن معاناتهم في تنقلهم بوجود الحواجز من جهة، وفي التوجه لقبض رواتبهم بعد المرور بسلسلة روتينية من أوراق وتواقيع، بدءاً من مركز جمعيات الصحة، مروراً بمركز الرعاية الصحية، وانتهاءً بمشفى التوليد، ومن ثم العودة.

والسؤال: أليس من الأجدر وصول رواتبهم إلى مكان عملهم، وعدم تكليفهم عناء التعب الإضافي؟!.

الليشمانيا

عند الحديث عن مرض الليشمانيا- حبة حلب- يحضر إلى الذهن حي الشيخ مقصود مباشرة.

وهو مرض جلدي طفيلي ينتشر عن طريق ذبابة الرمل التي تعتبر ناقلة للطفيلي المسبب للمرض، والتي تنقله بدورها للإنسان السليم، وتعتبر القوارض خازناً لهذا الطفيلي، والنظافة العامة والشخصية أحد عوامل منع انتشار المرض الرئيسة.

فارتفاع درجات الحرارة، وانتشار مخلفات الأبنية المدمرة في الحي، ومياه الآبار الملحية وشبكات الصرف الصحي، والتلوث الغذائي، أدى إلى مضاعفة انتشار الأمراض السارية عموماً «الجرب- الحمى المالطية- التهاب السحايا- الحمى التيفية- إضافة لليشمانيا.

فيما تقتصر المعالجة من قبل مسؤولي المدينة على توزيع اللقاحات، أو بعض العلاجات الموضعية فقط، أي: معالجة النتائج وليس الذهاب إلى البؤر ذاتها المسببة للأمراض، ووضع الخطط اللازمة لمعالجتها، أقله رش المبيدات لمكافحة بعض الأسباب وحماية الحي والمدينة بالمحصلة.

تجاذبات

مثل هذه الإجراءات من المفترض أن تقع على عاتق الدولة، من حيث المبادرة لحل مشكلة تعاني منها المدينة بأكملها وليس الحي فقط، وبالتالي عدم التعاطي من زاوية ضيقة وخاصة بهذا الشأن أو بسواه، بسبب بعض التجاذبات السياسية، بين الإدارة الذاتية الموجودة في الحي، وبين الجهات الخدمية الرسمية التابعة للدولة فيه.

فمصلحة المواطن وخدماته وصحته يجب أن تكون خارج هذه التجاذبات والضغوط، وبعيداً عن حيز مناكفات فرض الوجود وذرائعها.

ضرورة إعادة هيكلة السياسات

درجت عبارة إعادة الهيكلة على مستوى مفاصل العمل الحكومي وغير الحكومي، وخاصة خلال السنين الماضية، على إثر الصعوبات التي واجهتها وتواجهها الكثير من القطاعات في عملها، وعلى أرضية ضرورات التطوير في العمل المؤسساتي والخدمي والإنتاجي وغيرها.



■ عاصي اسماعيل

إلّا أن تلك الآلية، وعلى الرغم من ضروراتها وأهميتها نظرياً وعملياً، انطلقت من القاعدة والأرضية نفسها التي أفرزت تلك الصعوبات، والمتمثلة بالسياسات العامة المعتمدة والمتبعة منذ عقود، والتي بجوهرها تقوم على تبني النموذج الليبرالي المحابي لمصالح أصحاب الأرباح على حساب مصالح أصحاب الأجور.

وزارات- شركات- مؤسسات- نقابات- اتحادات- جمعيات، وغيرها من التسميات المختلفة الأخرى، طالتها تلك العبارة، وتم بموجبها إجراء بعض التعديلات على المستوى التشريعي والقانوني الناظم لعملها، مع بعض التعديلات على مستويات العمل الإداري والتبعية، وغير ذلك من التعديلات الطفيفة الأخرى، إلّا أن واقع الحال يقول: إن إعادة الهيكلة لم تؤت ثمارها المطلوبة منها نظرياً، أو حسب ما تمت التعبئة الإعلامية المرافقة والمبررة والمسوقة لها، بل لعل بعضها أفرز صعوبات إضافية لم تكن موجودة سابقاً، مثل ما درج على تسميته بـ«فائض العمالة» في بعض القطاعات، أو التشابكات المالية المعقدة «العصية على الحل« في قطاعات أخرى، على سبيل المثال لا الحصر، وغيرها الكثير من المفرزات السلبية الأخرى.

ولعل الأهم بالنتيجة هو: التراجع المستمر لدور الدولة على المستويات كافة، وخاصة تلك المرتبطة مباشرة بمصالح الشريحة المُفقرة والمستَغَلة من المواطنين.

بالمقابل تزايدت وتعمّقت مصالح شريحة الأغنياء على حساب مصالح الفقراء والمهمشين، مع المزيد من القوة القانونية والتشريعية بيد الشريحة الأولى عملياً، وفسح المجال أمامها بشكل أكبر لتعميق دورها ووزنها الاقتصادي، وصولاً لمشاركتها باتخاذ القرار، خاصة في ظل دورها الضاغط على مستوى إصدار الكثير من التشريعات والقوانين الخاصة بها ولمصلحتها، وهذا يعتبر أحد مؤشرات زيادة وزنها السياسي بالواقع العملي أيضاً، وهو أمر ليس بجديد، بل متراكماً ومتزايداً.

لنصل لنتيجة مفادها: إن إعادة الهيكلة ربما تفرضها الضرورات الموضوعية، ولكل قطاع خصوصيته بهذا المجال، لكن ما جرى في الواقع العملي هو: تجيير استخدام هذه العبارة وأهميتها وضرورتها من أجل تمرير المزيد من مصالح الأغنياء على حساب المزيد من سحق الفقراء، فالخصخصة الجارية على قدم وساق تم تمريرها عملياً تحت عناوين التطوير والهيكلة، وتخفيض الدعم والتمويل جرى بعضه تحت عناوين التطوير والهيكلة أيضاً، وصولاً إلى مفهوم التشاركية بصياغاته العملية والتنفيذية الجارية، والتي تعني جميعها مجتمعة المزيد من التراجع لدور الدولة، ليس على مستوى الدعم والتمويل والاستثمارات والحقوق والملكيات ومصالح المواطنين فقط، بل وعلى مستوى القرارات السيادية كذلك الأمر.

بالمختصر المفيد: لعله بات من أولى الأولويات إعادة هيكلة السياسات العامة المتبعة، وهي ضرورة ربما باتت تفرضها الكثير من العوامل الموضوعية، بما يعيد ما تم استلابه من حقوق تم هدرها للمواطنين أولاً، والفقراء وأصحاب الدخل المحدود والمهمشين بشكل خاص، وبما يعيد للدولة دورها وواجبها تجاه هذه الشريحة ومصالحها ثانياً، وبما يحقق سيادة الدولة وهيبتها على مستوى قرارها الاقتصادي وتبعاته، بعيداً عن مصالح ورغبات الشريحة التي اغتنت على حساب المواطن والوطن، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، ثالثاً ورابعاً وخامساً و.... وليس أخيراً.

انتهى الربع الثالث من عام 2017، ومنذ أيلول الماضي وحتى هذا التاريخ تتسم أسعار صرف الدولار بالاستقرار نسبياً، ولهذا تأثيره الكبير على المستوردات والكلف والإنتاج، وبالتالي على مستويات الأسعار، ويدل على هذا أن تكاليف المعيشة كمؤشر للأسعار لم ترتفع بين أيلول 2016 وأيلول 2017 إلا بنسبة 4,4% وهو أقل معدل ارتفاع سنوي منذ بداية الأزمة.

أيلول 2017:

تكاليف المعيشة الشهرية 303 ألف ليرة



قاسيون تقدر تكاليف المعيشة لأسرة سورية من 5 أشخاص بنهاية شهر أيلول 2017، على أساس سلة الاستهلاك المكونة من 8 عناصر أساسية، وفق التصنيفات المعتمدة في المكتب المركزي للإحصاء في سورية وفق الآتي:

96000 ليرة للغذاء الضروري
-5%

لا يزال تأمين الغذاء الضروري للأسرة يستحوذ على الحصة الأكبر من إنفاق السوريين.

تحسب كلفة الغذاء الضروري بناء على حاجة الفرد اليومية إلى 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية.

يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 555 ليرة يومياً، 16،650 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 83،250 ليرة لمكونات الغذاء الضروري.

وبإضافة 2 لتر زيت زيتون، و3 لتر زيت نباتي، وكيلو غرام من الشاي، وآخر من القهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 95،950 ل.س شهرياً، بانخفاض 5% تقريباً عن الربع الثاني، وارتفاع بنسبة 1،5% عن أيلول 2016.

89000 ليرة للسكن
+2%

تشمل تكاليف السكن: الإيجار الشهري، وتكاليف الغاز المنزلي، التدفئة، والمياه، والكهرباء، وصيانة المنزل.

كان هناك استقرار في أسعار الإيجار وذلك بعد العديد من موجات الارتفاع والمضاربة، واستغلال ظاهرة النزوح، لتخف وتيرة ارتفاع الإيجارات مع استقرار الليرة، وبدء عودة الناس إلى مناطقهم ، وبالتقدير فإن وسطي الإيجارات بين ضواحي وعشوائيات دمشق «مزة – جرمانا – ركن الدين» استقر حول 72 ألف ليرة سورية شهرياً، على أساس منزل مكون من غرفتين وصالون، أما تكاليف الغاز والتدفئة بقيت دون تغيرات، موزعة 72 ألف ل.س تكاليف وقود التدفئة المحدد باستهلاك 400 لتر، بسعر 180 ل.س وبكلفة شهرية 6000ل.س، يضاف إليها 2650 ل.س، تكاليف أسطوانة الغاز شهرياً، لتكون تكاليف الغاز والتدفئة 8700 ليرة شهرياً.

2200 ليرة للكهرباء : رفعت الحكومة أسعار الكهرباء عدة مرات خلال سنوات الأزمة آخرها عام 2016 بنسبة 100% للاستهلاك المنزلي، لم يشعر أغلب المواطنين بتأثير هذه الارتفاعات في ظل فترات انقطاع التيار الطويلة، اليوم مع تحسن الواقع الكهربائي، وفترات انقطاع قليلة، أضيفت فواتير الكهرباء لمجموع الأعباء التي تتحملها الأسرة، مع استهلاك 1000 كيلو واط ساعي شهرياً بتكلفة 2200 ل.س شهرياً، أما المياه بحدود 700 ل.س شهرياً.

أما تكاليف الصيانة مثل: عمليات الدهان، شراء المعدات بقيت على حالها دون تغيرات بمقدار 5000 ليرة شهرياً، مقدرة بكلفة دهان منزل وتوزيعها على الأشهر.

إجمالي تكاليف السكن ومستلزماته حوالي 89000 ل.س شهرياً، ارتفاع بمقدار 2% عن تكاليف الربع الثاني من العام، بينما ارتفعت بنسبة 15،5% عن أيلول 2016.

17700 ليرة للألبسة
-9%

يتوزع إنفاق أسرة من خمسة أشخاص على اللباس الصيفي والشتوي، وفق التالي:

14000 ل.س شهرياً : وسطي حاجات اللباس، موزعة بين الشتوي والصيفي، حيث تكاليف اللباس الشتوي 9200 ل.س شهرياً بفرض عدم تغير كلفة الألبسة الشتوية المحسوبة خلال الموسم الشتوي، على أساس جاكيت استهلاكه على عامين وكنزة وبنطال شتوي وحذاء لكل فرد من أفراد الأسرة سنوياً.

4800 ل.س تكلفة اللباس الصيفي الشهرية لكامل الأسرة، حيث يشهد سوق الألبسة الصيفية حالياً، تخفيضات وتصفيات مع نهاية الموسم الصيفي تصل لحدود 50%. انطلاقاً من حاجة كل شخص من أفراد الأسرة لبنطال وقميص أو كنزة صيفية خلال السنة، أسعارها في الفترة الحالية تبلغ للكبار حوالي 30 ألف ليرة سورية، فوسطي سعر البنطال الصيفي رجالي ونسائي 5000 ل.س، و4000 وسطي سعر القميص النسائي أو الرجالي، و6000 وسطي سعر الحذاء، ألبسة الأبناء حوالي 28 ألف ليرة، حيث وسطي سعر البنطال المحير في أسواق دمشق 3500 ل.س، وسعر القميص أو كنزة 2500 ل.س، و3200 ل.س وسطي سعر أحذية المحيرة. وهذه أسعار المنتجات المحلية ذات النوعية المقبولة بعد استبعاد الألبسة المستوردة والماركات. وبهذا يكون إجمالي تكاليف اللباس الصيفي في وقت التخفيضات الحالي حوالي 58 ألف ليرة سورية، توزع على أشهر السنة بوسطي 4800 ليرة، بانخفاض 27% تقريباً عن أسعار الربع الأول من العام حيث كانت التكلفة تقدر بحوالي 6600 ل.س.

أما المتفرقات الضرورية من «بيجامات– لباس داخلي–جوارب–شحاط»، لم تشهد تغيرات تذكر بحوالي 3700 ل.س شهرياً.

ليكون مجموع تكاليف الألبسة 17700 ليرة، بانخفاض بنسبة 9% عن الربع الثاني، وارتفاع بنسبة 9% عن أيلول 2016.

18000 ل.س للأثاث
-10%

الأثاث المنزلي يستهلك على عشر سنوات باعتبارها سلع معمرة، ويشمل الفرش المنزلي، والكهربائيات الضرورية، وانتشار أسواق المستعمل لعب دوراً حاسماً في تخفيض التكلفة.

3400 ل.س شهرياً على المفروشات: موزعة كالتالي طقم كنبايات أسعارها وسطياً بين الجديد والمستعمل 100 ألف ل.س، أسرة عدد 2 وسطي أسعارها 61500 ل.س من ضمنها المستعمل، خزانتي ملابس 49 ألف ليرة لكل منهما، السجاد، بمعدل سجادة واحدة فقط بكلفة 40 ألف ل.س، طقم طربيزات وطاولة تلفزيون بتكلفة 41 ، صوبيا بسعر31 ألف ل.س ألف ليرة. ومجموع كلفة الأثاث يبلغ 414 ألف ل.س، وبتوزيع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، الكلفة السنوية 41500ل.س، وبالشهر: 3450 ل.س.

4500 ل.س شهرياً على الأجهزة الكهربائية الرئيسة: براد أسعاره وسطياً 128 ألف، غسالة بسعة 7كغ وبكلفة وسطية 148 ألف ل.س، فرن غاز 4 رؤوس بكلفة وسطية 75 ألف ل.س، تلفزيون بسعر 54 ألف، الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر وسطي 42 ألف ل.س أي: بكلفة إجمالية 146 ألف ل.س، يضاف أيضاً سعر مكواة وسطي 6500 ل.س، هاتف أرضي وسطي 6000 ل.س، ويكون إجمالي التكاليف 544 ألف ل.س، تبلغ تكاليفها بالسنة: 54 ألف ل.س ، وبالشهر: 4500 ل.س، بانخفاض 20%عن تكاليف الكهربائيات في نهاية الربع الأول.

أما أدوات المطبخ ومواد التنظيف فإن تكاليفها لم تتغير بقيت بحدود 1100 ل.س شهرياً لأدوات المطبخ و9000 ليرة كلفة مواد التنظيف الشهرية.

ليكون مبلغ 18 ألف ليرة، يمثل مجموع تكاليف الأثاث، والكهربائيات الموزعة على عشر سنوات، مع تكاليف أدوات المطبخ والطهي موزعة على خمس سنوات، مع تكاليف أدوات التنظيف والحمام الشهرية.

انخفضت تكاليف الأثاث الشهرية بمقدار 2000 ليرة، عن مجموع التكاليف المحسوبة في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 10%، بينما انخفضت بنسبة 18% عن أيلول 2016.

انخفضت تكاليف الغذاء والألبسة والأثاث خلال الأشهر الثلاثة الماضية وارتفعت تكاليف السكن فقط

16500 ليرة للتعليم

بين شهري أيلول 2016–2017، بداية العام الدراسي، لم تشهد تكاليف التعليم تغيرات كبيرة فالأسرة التي لديها ثلاثة أولاد كل واحد منهم في مرحلة من مراحل التعليم تحتاج لحوالي 31 ألف ليرة لكسوة أولادها من لباس مدرسي، حقائب، قرطاسيه، بتوزيعها على أشهر السنة فإن التكلفة الشهرية حوالي 2550 ل.س، حيث أسعار البدلات تراوحت بين 2600– 3400 ل.س، والحقائب بوسطي 3900 ل.س، وفق الأسعار الوسطية لصالات عروض التخفيضات المنتشرة في العامين الماضي والحالي.

أما تكاليف الدروس الخصوصية والدورات لم تشهد تغيرات كبيرة وبقيت بحدود 14 ألف شهرياً ليكون مجموع تكاليف التعليم 16500 ل.س.

لم تتغير كلف التعليم عن الربع الثاني، بينما انخفضت بنسبة طفيفة 1،8% عن العام الماضي مع انخفاض تكاليف عروض اللباس والحقائب والقرطاسية من مؤسسات التجارة العامة.

الاتصالات 10/ الصحة 11/ النقل 20/ حاجات أخرى 24

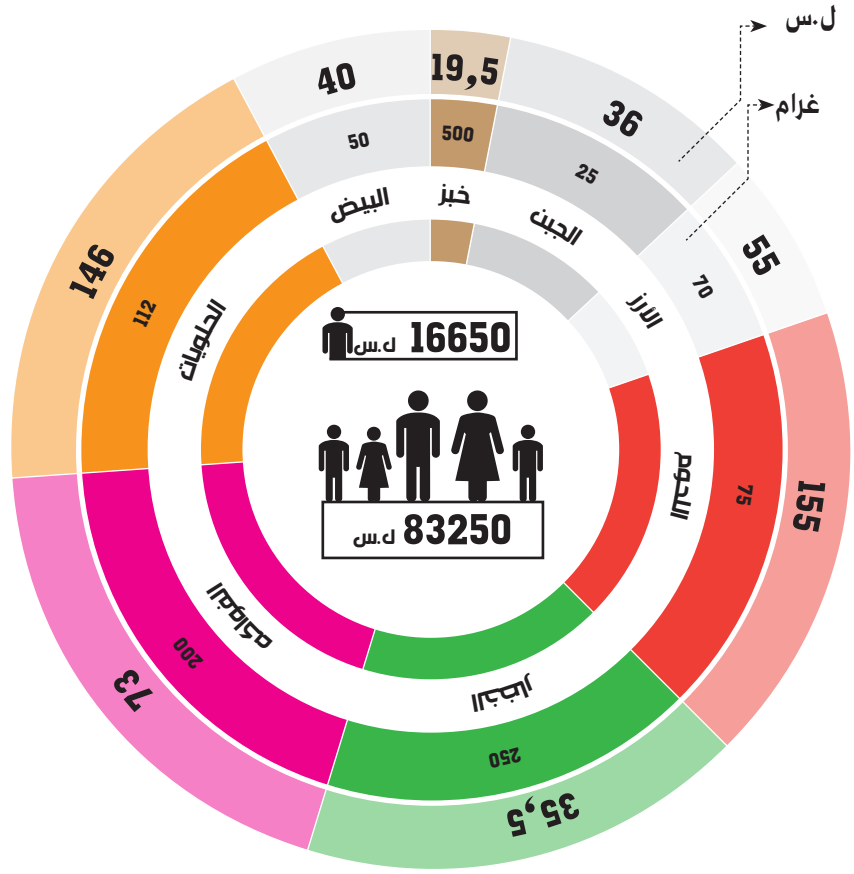
لم تجر تغيرات على أسعار كل من مكونات الاتصالات والصحة والنقل والتكلفة الشهرية لها على التوالي: 10600 ليرة– 11200 ليرة– 19500 ليرة.

وعليه فإن مجموع تكاليف الحاجات الرئيسة الثماني تبلغ 278500 ألف ل.س تقريباً، تضاف إليها تكاليف أخرى طارئة وللحاجات المتنوعة نسبتها من السلة تقدر بـ 8% وفق التقديرات الرسمية السابقة، أي: حوالي: 24200 ألف ل.س.

ليكون مجموع تكاليف المعيشة للأسرة السورية الشهرية مع نهاية أيلول: 303 ألف ل.س تقريباً.

انخفضت تكاليف المعيشة مع نهاية أيلول بنسبة 5% تقريباً عن الربع الأول من العام الحالي حيث كانت التكلفة مقدرة بـ 317 ألف ليرة شهرياً، بينما بالمقارنة مع أيلول– 2016 عندما قدرت تكاليف المعيشة بحوالي: 290 ألف ليرة، فقد ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 4،4% فقط.

303 ألف ليرة معيشة أسرة لشهر في سورية



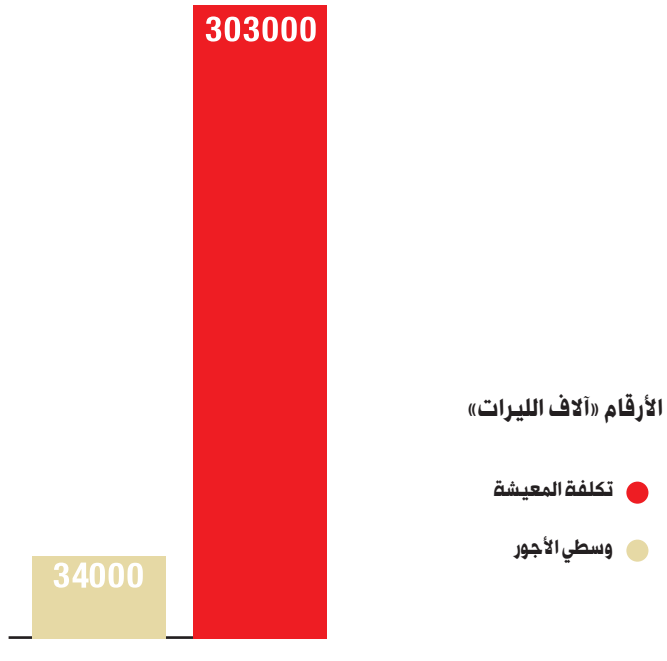
إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	6100
الشاي	ا كغ	3600
القهوة	1كغ	3000

• 96000 ل.س تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية
640 ليرة يومياً للفرد

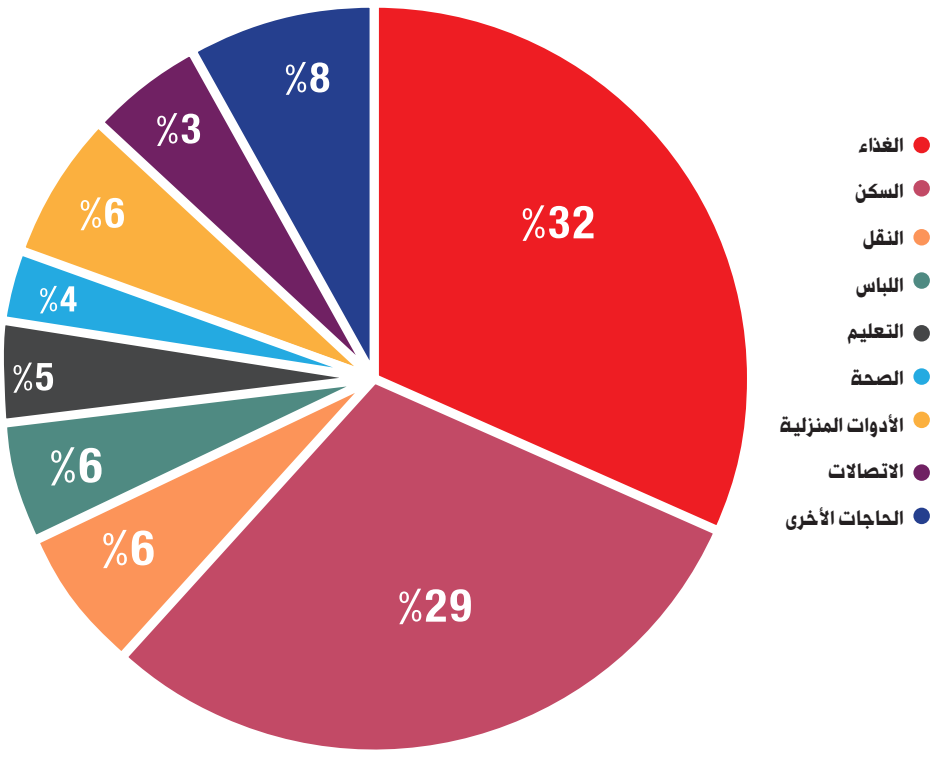


الفرق بين الأجور الوسطية والتكاليف الوسطية: 2017/10/01



•نحتاج إلى مضاعفة الأجور 8 مرات وبمقدار 269 ألف ليرة لتستطيع الأسر أن تغطي تكاليف المعيشة الأساسية.

مؤشر تكاليف مستوى المعيشة 2017/04/01



أعلنت وزارة الكهرباء عن تدشين أول محطة توليد طاقةٍ شمسية في الكسوة في ريف دمشق باستطاعة 1,26 ميغا واط وقدرة إنتاج حوالي مليوني كيلو واط في العام، وفق العقد الموقع بين شركة «سولاريك»، والشركة العامة لتوليد الكهرباء، فهل يمكن من البيانات الأولية أن نقيس الجدوى الاقتصادية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في سورية؟!

هل توليد الكهرباء عبر الشمس ممكن في سورية؟!

يتوسع إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة بشكل مضطرد عبر العالم، وتحديداً من ألواح الطاقة الشمسية التي يتسارع الاستثمار فيها أعلى من غيرها من مصادر الطاقة البديلة الأخرى «الرياح- الوقود الحيوي- الهيدروليكية».



■ عشتار محمود

«الكهرباء الشمسية» تتوسع عالمياً

أنشئ خلال عام 2016: 31 ألف لوح طاقة شمسية لتوليد الكهرباء في كل ساعة من ساعات العام الماضي، بمجموع طاقة جديدة منتجة من الشمس بلغت 75 غيغا واط في العام الماضي بزيادة 48% عن عام 2015.

وبينما كان الاستثمار العالمي في الطاقة الشمسية في عام 2012 يبلغ 3 ملايين دولار، فقد ارتفع في عام 2015 إلى 158 مليون دولار، وصولاً إلى 233 ملايين دولار في 2016، ساهمت بـ 3 مليون فرصة عمل.

ثلثا هذه الطاقة الكهربائية الشمسية منتجة في آسيا، بينما ساهمت الصين بمقدار 34,5 غيغا واط إضافية في عام 2016، بنسبة زيادة 126% عن عام 2015، حيث أصبحت الصين تنتج 77,4 غيغا واط ساعي من الكهرباء باستخدام طاقة الشمس فقط.

وفق ما ذكره تقرير: Renewable Energy Policy Network for the 21 century.

تسارع كبير في انخفاض الكلف

يترافق توسع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع التكثيف التكنولوجي واختصار في الكلف، فبينما قدرت الكلفة الوسطية للطاقة الشمسية في عام 2010 35 سنت للكيلو واط الساعي، فإن التكلفة انخفضت اليوم في بعض الدول التي تتمتع بأجواء شمسية مناسبة مثل: السعودية والشيلي لتصل فيها تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي الشمسي إلى 2– 3 سنت.

كما أن الإنتاج الآسيوي وتحديداً الصيني والهندي قد كسر المقاييس في كلفة الاستثمار، فكلفة تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الصين والهند أقل من كلفتها في أوروبا بنسبة 20– 23% على التوالي.

ولكن جدوى الطاقة الشمسية لا تحدد وفق مقياس كلفة التكنولوجيا المستخدمة فقط، بل بمقدار الإشعاع الشمسي المتاح، وهو ما يجعل بعض مناطق آسيا مثل: السعودية ومنطقة «الشرق الأوسط» عموماً تبدأ بهامش تكلفة 6 سنتات أمريكية لإنتاج الكيلو واط الساعي، رغم أن التكنولوجيا المستخدمة في السعودية أعلى من التكنولوجيا المستخدمة في الصين بنسبة 60% وأعلى من التكنولوجيا في أوروبا بنسبة 47%.

وتعتبر سورية من المناطق ذات الكفاءة العالية في السطوع الشمسي المعتدل المطلوب لإنتاج الطاقة الشمسية حيث يسقط في بلادنا مقدار عال من الطاقة الشمسية 1000 واط على المتر المربع أثناء النهار، إضافة إلى ذلك فإن أيام السطوع الشمسي عالي جداً بحدود 330 يوم في السنة، بالمقارنة مثلاً مع ألمانيا وهي دولة رائدة في استخدام الطاقة الشمسية فإن معدل الطاقة الساقطة 600 واط تقريباً وعدد الأيام المشمسة 65.

راجع قاسيون «خيار الطاقة الشمسية بالأرقام المحلية».

بالمقارنة مع الكهرباء من الوقود

ما تزال كلفة تكنولوجيا توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وكلفها الاستثمارية مرتفعة بالمقارنة مع محطات التوليد الكهربائية العادية.

فعملياً، استثمار بمقدار مليار ليرة في سورية قادر على إنتاج 2 مليون كيلو واط ساعي خلال العام، وهي تكفي لتغطية الاستهلاك الوسطي لحوالي 1300 مواطن فقط بمستويات استهلاك عام 2010!

وهو ما يعيق التوسع في استخدامها، ولكن حسابات الجدوى الاقتصادية لتوسيع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في سورية، وفق معيار الكلفة المعدلة للطاقة «LCOE» وهو المعيار المستخدم في قياس كلفة الكيلو واط الساعي المنتج عبر طرق التوليد بالطاقة البديلة، يشير إلى أن الكلف تقل عن كلفة الإنتاج الحالي بالوقود المسعر عالمياً.

فإذا ما طبقنا معيار الكلفة المعدلة البسيط على نموذج منشأة التوليد الشمسي الصغيرة في الكسوة بكلفة استثمارية مليار ليرة، ووزعنا هذه التكلفة على كم الطاقة المنتجة خلال الفترة الوسطية المعتمدة في عمر تكنولوجيا الطاقات المتجددة وهي 25 سنة، فيتبين أن كلفة الكيلو واط الساعي لا تتعدى: 20 ليرة للكيلو واط الساعي، أي 4 سنتات أمريكية بسعر صرف تقريبي 500 ليرة مقابل الدولار، وهي أقل تكلفة للكيلو واط مسجلة في تقرير الطاقات المتجددة المذكور سابقاً.

وإذا ما قلصنا الفترة الزمنية إلى 15 سنة فإن تكلفة الكيلو واط الساعي تبلغ 33 ليرة، أي 6 سنتات، وهي تعادل أقل تكلفة مسجلة في الشرق الأوسط.

وبمقارنة كلفة الكيلو واط المذكورة مع الكلفة الوسطية المقدرة لإنتاج الكهرباء باستخدام الفيول والغاز والمازوت، والتي يبلغ الوسطي العالمي لها 5,7 سنتات أمريكية أي حوالي 30 ليرة سورية، فإن كلفة توليد الكيلو واط الساعي بالطاقة الشمسية أقل أو تقارب كلفة توليدها من الوقود وفق أسعاره العالمية، ولكن مع فارق بيئي هام.

وعملياً، يمكن مقارنة التكلفة أيضاً من حيث وفر الوقود، فالاستثمار الذي تبلغ قيمته مليار ليرة وموزع على 25 سنة، يحقق وفراً في استخدام الفيول بمقدار 500 طن سنوياً، قيمتها اليوم حوالي 90 مليون ليرة. أي: أن ما نوفره خلال 25 سنة يقارب 2,2 مليار ليرة، وضعف تكلفة الاستثمار.

10 مليارات دولار لنصف الاستهلاك المنزلي!

تبقى كلف الاستثمار العالية عائقاً جدياً للتبني الواسع لهذا النمط من توليد الكهرباء، فإذا ما أخذنا نموذج محطة الكسوة الذي قد يكون من الممكن اختصار تكاليفه الاستثمارية– حيث تتبنى شركة سولاريك خطوط إنتاج أوروبية، وهي أعلى تكلفة من مصادر خطوط الإنتاج والتكنولوجيا الآسيوية والصينية تحديداً كما ذكرنا سابقاً– فإن وصول سورية إلى توليد 10 مليارات كيلو واط ساعي سنوياً وهي نصف الاستهلاك المنزلي السوري في عام 2010 تقريباً قد يحتاج إلى استثمار بمقدار: 10 مليارات دولار...

لذلك فإن عملية إدراج التوليد الشمسي بشكل واسع يجب أن تكون عملية تدريجية ومترافقة مع عوائد اقتصادية أعلى، كتصدير جزء من الطاقة، أو باتفاقيات استثمارية طويلة الأجل مع الجهات الممولة الأقل تكلفة كالصين، والأهم أن هذه المبالغ الضخمة توفر من جوانب مختلفة أهمها: الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء والعوائد الاقتصادية للأثر البيئي الإيجابي لتقليص استهلاك هذا الإنتاج.

إن إنتاج الكيلو واط الساعي عبر الشمس في منطقتنا قد أصبح أقل كلفة اقتصادية من إنتاجه عبر الوقود بأسعاره العالمية، ولكن إذا ما أدخلنا الكلف البيئية لنمط التوليد القديم، فإن التوليد بالطاقة الشمسية يصبح أقل كلفة في المعايير كافة، ولكن تبقى الكلف الاستثمارية الضخمة لهذه التكنولوجيا عائقاً أمام توسيعه، إلا أن الوفر البيئي والاقتصادي لتقليص استخدام الوقود تجعل تأمين هذه المبالغ الاستثمارية ذا جدوى عالية. يضاف إلى ذلك أنه يتضح من تسارع التوليد العالمي عبر الطاقة الشمسية: أن هذا المصدر الطاقي سيتوسع بسرعة عالمياً، حيث يشبه تقرير الطاقة الدولي فورة الاستثمار فيه بمرحلة التطور السريع للاستثمار بتكنولوجيا الأجهزة المحمولة، والتي أدت إلى شيوع استخدامها عالمياً وانخفاض قياسي في أسعارها خلال فترات قياسية زمنياً، ما يجعل وضع هذا الجانب ضمن مكونات إنتاج الطاقة في سورية خلال مرحلة إعادة الإعمار القادمة إمكانية واقعية بل ضرورية اقتصادية وبيئية.

ملكيات وحقوق

مع اقتراب العام الجديد، ومع بدء الدولة باستعادة بعض حقوقها على مستوى استثمارها لملكياتها، سيفتح ملف حقوق القطاع الخاص بعقاراته المؤجرة للجهات العامة.



■ نوار الدمشقي

فقد أقر قانون الإيجار رقم 20 لعام 2015 للمالكين من القطاع الخاص بحق المطالبة بإنهاء علاقتهم الإيجارية مع الجهات العامة اعتباراً من تاريخ 2018/1/1.

ملكيات وميزات!

من المعلوم أن هناك الكثير الكثير من العقارات المملوكة من قبل القطاع الخاص، وخاصة على مستوى الأفراد، مؤجرة لصالح الكثير من الجهات بمختلف تسمياتها، بما فيها الجهات العامة، منذ سنين وعقود طويلة، وقد كانت هذه العلاقة الإيجارية طيلة هذه السنين خاضعة للتمديد الحكمي، بموجب النصوص القانونية، مع الأخذ بعين الاعتبار تدني بدلات الإيجار التي يتقاضاها هؤلاء المالكون لقاء إشغال هذه العقارات من قبل الجهات المستأجرة، وخاصة العامة منها، بل يعتبر بعضها «بتراب المصاري» حسب المالكين، بالمقارنة مع الأسعار الرائجة، ما يعني الكثير من الغبن بحقهم طيلة السنوات الماضية، باعتبار أن الكثير من هذه الملكيات تقع في وسط المدن وفي الأسواق وفي المناطق ذات الطابع التجاري والاقتصادي، بالإضافة إلى بعض الميزات الكثيرة الأخرى، التي تبدأ بالمساحات الكبيرة «البعض منها أبنية كاملة متكاملة»، ولا تنتهي بالموقع، مثل: بناء التأمينات الاجتماعية وسط دمشق بالقرب من فندق الشام، أو الكثير من المدارس في الكثير من الأحياء والمدن.

استعادة الملكية قانوناً

يعتبر قانون الإيجار أعلاه، فرصة للمالكين من أجل استعادة ملكياتهم وبعض حقوقهم، كما استعادة حرية التصرف بها، حيث نصت إحدى مواده على ما يلي:

«يحق لمالك العقار المؤجر للأحزاب السياسية أو الجهات العامة أو البلديات أو لمؤسسات القطاع العام والمشترك أو للمنظمات الشعبية أو النقابات على مختلف مستوياتها أو الجمعيات، بدءاً من 2018/1/1 طلب إنهاء العلاقة الإيجارية واسترداد العقار المأجور المشمول بأحكام التمديد القانوني، مقابل التعويض على الجهة المستأجرة بمبلغ يعادل نسبة 40% من قيمة العقار المأجور شاغراً، وبوضعه الراهن بتاريخ الكشف والخبرة على المأجور من قبل المحكمة، على أن يراعى في التقدير قيمة العقار في السوق التجارية وهو شاغر غير مؤجر، شاملاً ذلك قيمة عناصره المادية والمعنوية كافةً وما يصيبه من قيمة الأرض وما له من حقوق وما عليه من ارتفاقات..».

دعاوى بحكم المفصولة قانوناً

بغض النظر عن القانون وما عرض عليه من ملاحظات، فمن المتوقع استناداً للنص القانوني أعلاه، أن تبدأ المحاكم باستقبال الكثير من دعاوى الإخلاء التي سيتقدم بها أصحاب الملكيات الخاصة من أجل استرداد ملكياتهم المؤجرة للجهات المذكورة بالنص القانوني، وذلك اعتباراً من تاريخ 2018/1/1، وربما ستكون هذه الدعوى كثيرة ومتكاثرة، وذلك بالتوازي مع كثرة عدد العقارات المؤجرة تلك، على طول مساحة البلاد وعرضها.

وأمام النص القانوني الجلي والواضح والذي لا يقبل اللبس والتأويل، سيتم البت بهذه الدعاوى حكماً لصالح أصحاب الملكيات، وربما دون الحاجة للمماطلة والتأجيل، باعتبارها ستكون دون جدوى غالباً، على أرضية صيانة الحقوق بموجب الدستور والقانون أولاً، وأمام صراحة النص القانوني ثانياً، وثالثاً أمام الفترة التي من المفترض أن تكون مستثمرة من قبل الجهات المستأجرة لتوفق أوضاعها مع واقعة إمكانية الإخلاء، والممتدة منذ عام 2015 تاريخ صدور القانون، إلى بداية عام 2018 الموعد الذي أجاز بموجبه للمالكين بالمطالبة بملكياتهم.

معضلة الجهات العامة؟

ما يعنينا من أمر الموضوع أعلاه، بالإضافة إلى أهميته على مستوى استعادة بعض الحقوق للمالكين، والتي لطالما طالبوا بها دون جدوى سابقاً، هو أن بعض الجهات العامة ستكون أمام معضلة حقيقية، حيث كانت مستكينة لموضوعة وآلية التمديد الحكمي بعلاقاتها الإيجارية مع المالكين طيلة السنوات الماضية، كما كانت مستفيدة من تدني بدلات الإيجار المسددة من قبلها لقاء إشغالها لتلك الملكيات، بالمقارنة مع قيمة بدلات الإيجار الحقيقية الرائجة والمعمول بها، واضطرارها أمام صراحة النص القانوني إلى الإخلاء أو اتباع وسائل وطرق الاتفاق على إبرام علاقات إيجارية جديدة وفقاً للأسعار والقيم الرائجة، بحال موافقة أصحاب الملكية.

على هذه الأرضية القانونية، والأفق الواضح بشأنها فيما يخص استعادة الملكيات المؤجرة لجهات الدولة من قبل المالكين، وأمام المعضلة المتوقعة التي ستواجهها بعض الجهات العامة والمتمثلة بالاضطرار لإخلاء بعض المقرات والعقارات المشغولة من قبلها والتابعة بملكيتها للقطاع الخاص، نتساءل:

هل وفّقت هذه الجهات أوضاعها واستثمرت فترة السماح القانوني من عام 2015 لغاية مطلع عام 2018، من أجل عدم الوقوع في هذه المعضلة، أو التخفيف منها ومن تداعياتها؟

أم أنها ما زالت مستكينة لما درجت عليه من حماية قانونية خلال السنوات والعقود الماضية؟

واقع الحال

واقع الحال يقول: أنه وطيلة السنوات والعقود الماضية كانت هناك محاباة لمصالح أصحاب رؤوس الأموال بما يخص ملكيات الدولة الموضوعة بالاستثمار لصالح هؤلاء، وقد كانت الدولة بوزاراتها ومؤسساتها وجهاتها العامة خاسرة معهم، وهو ما أدى إلى فتح هذا الملف مؤخراً من أجل تعديل كفة الميزان لمصلحة الدولة.

في المقابل، كانت الدولة عبر وزاراتها ومؤسساتها وجهاتها العامة تمارس الغبن بحق المالكين لبعض ما تشغله من عقارات، بموجب عقود إيجار بأسعار شبه رمزية، وهو ما سيتم إعادة النظر فيه بموجب قانون الإيجار أعلاه مطلع العام القادم.

والمنطق العام يقول: إن مبدأ صيانة الحقوق واحد لا يمكن تجزئته، بحيث لا يكون هناك لا محاباة ولا غبن، وهو ما يجب أن تعمل عليه الحكومة والجهات العامة بما يخص الملكيات المؤجرة أو المستأجرة من قبلها.

مبدأ صيانة الحقوق واحد لا يمكن تجزئته بحيث لا يكون هناك لا محاباة ولا غبن وهو ما يجب أن تعمل عليه الحكومة والجهات العامة

دور الدولة والحكومة

مع فتح ملف ملكيات الدولة «وزارات- مؤسسات- شركات- وغيرها» من العقارات والأبنية المستثمرة من قبل القطاع الخاص أو المؤجرة له، وهي كثيرة وذات ميزات كذلك الأمر، وضرورة استكمال إنهاء هذا الملف، بما يعيد للدولة بعضاً من حقوقها المهدورة والمستباحة منذ سنين، في مقابل ما يمكن أن تواجهه بعض الجهات العامة من معضلات مرتبطة بتأمين البدائل للإخلاءات المتوقعة مع بداية العام القادم، نتساءل:

ما إمكانية الاستفادة من العقارات والأبنية والمنشآت التي ستستعيدها الدولة من قبل الجهات العامة التي ستضطر لإخلاء بعض إشغالاتها؟.

عن سعي الحكومة لإيجاد الصيغة المناسبة لهذا الإجراء، باعتبار أنها سبق وطلبت من الجهات العامة كافةً بيانات تفصيلية بهذا الشأن؟.

أم أن الحكومة والجهات العامة ستستمر بالتعامل مع مبدأ الحقوق والملكيات بمعايير ومكاييل مزدوجة، بين ما لها وما عليها فيما يخص الملكيات وبدلات الإيجار والاستثمار، غبناً هنا ومحاباة هناك؟.

حسب رأينا، ما زال هناك بعض المتسع من الوقت من أجل إنجاز ما هو مطلوب على مستوى هذا الملف المتداخل حكومياً، قبل نهاية العام الحالي ومع بداية العام القادم، بحيث تستكمل الدولة استعادة حقوقها، وتحد من تداعيات المعضلة التي ستواجهها بعض الجهات العامة بإشغالاتها المستأجرة من القطاع الخاص، وبما يحقق استعادة المواطنين لحقوقهم بملكياتهم، بعيداً قدر الممكن عن أروقة المحاكم ومساعي الإطالة، التي ربما ستكون دون جدوى، بل ربما ستكون مكلفة أيضاً.

المبادرات الدولية و«العقدة الليبية»



سمحت التوازنات الإقليمية والدولية في الأشهر الأخيرة بتعزيز ميداني لمواقع الجيش الليبي المدعوم دولياً بقيادة المشير خليفة حفتر، مع انحسار نسبي للتنظيمات المسلحة في المناطق الساحلية وتحديداً الهلال النفطي. وعلى هذا الأساس، تجري ضغوط متعددة الاتجاهات نحو إحياء المسار السياسي من جديد...

■ وائل سعد

كمّ المبادرات المطروحة لحل الأزمة الليبية بات معرقلاً لجهود الحل

تتعدد الجهات الداعمة لمسار الحل السياسي الليبي إقليمياً ودولياً، حتى أن كم المبادرات المطروحة لحل الأزمة الليبية بات معرقلاً لجهود الحل، ويستلزم توحيد الجهود فيما لو صدقت النوايا الإقليمية لحل الأزمة، وفي هذا الصدد أعلنت الأمم المتحدة عن مبادرتها بشكلها العام، وبنودها التفصيلية بغية دفع العملية السياسية إلى الأمام بالاستفادة من الظروف المحيطة بليبيا سواء في دول الجوار، أو حتى على السواحل الأوروبية المقابلة والمتأثرة بالأوضاع الليبية...

جهود الأمم المتحدة

في خضم اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأخيرة في دورتها 72 جرى التطرق إلى المسألة الليبية، حيث اجتمع عدد من كبار المسؤولين الدوليين، إضافة إلى رئيس «المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني» فايز السراج، والممثلة العليا للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، ورئيس «مفوضية الاتحاد الإفريقي»، موسى فكي محمد، واقترح الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الاجتماع استراتيجية تتضمن النقاط التالية: إعادة تنشيط عملية سياسية شاملة، بناء مصداقية مع الشعب الليبي، تعزيز الترتيبات الأمنية وهيكلة الأمن القومي، تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوفير السلع والخدمات، ودعم المهاجرين والتمسك بالمعايير الدولية طويلة الأمد بشأن الهجرة، بالإضافة إلى تنسيق المشاركة الدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لليبيا.

هذه الاقتراحات لم تخرج عما ذهبت إليه أغلب المبادرات المطروحة في أغلب مراحل الأزمة الليبية، لكن الأمم المتحدة تحاول الإسراع إلى خطوات تطبيقية مباشرة، بمساعدة مبعوثها الجديد إلى ليبيا غسان سلامة، الذي استلم مهامه في آب الماضي، ويحاول سلامة تمرير تعديلات قانونية على الاتفاقات الأساسية بين أطراف النزاع الليبي، وتحديداً اتفاق «الصخيرات»، لتسهيل عملية التفاوض والانتقال إلى الوضع السياسي الجديد، وفي هذا السياق، يشير سلامة إلى أن الخارطة تبدأ بتعديل الاتفاق الذي توصل إليه في الصخيرات بالمغرب قبل عامين، ثم كمرحلة ثانية إقامة مؤتمر وطني برعاية الأمم المتحدة لدمج «المنبوذين»، والمقصود هنا التيارات السياسية المستبعدة من العمليات السياسية السابقة، بما فيها التيارات السياسية المحسوبة على حكومة الرئيس معمر القذافي، وبعدها فتح الباب أمام انتخابات عامة للرئيس والبرلمان.

وفي تفصيل المرحلة الأولى المتعلقة بتعديل اتفاق «الصخيرات»، أوضح عبد السلام نصية، رئيس لجنة الحوار المنبثقة عن «مجلس النواب الليبي»، أن التعديل سيشمل ثلاث نقاط رئيسة تتمثل في: إعادة هيكلة المجلس الرئاسي، وفصل رئاسة الوزراء عن المجلس الرئاسي، وثانياً: توسعة مجلس رئاسة الدولة، وثالثاً: إلغاء المادة الثامنة المخصصة للجيش، وبعدها معالجة مسألة الدستور.

وأكد عبد السلام نصية، أن آلية التعديل ستنطلق من خلال ترشيح أعضاء من لجنة الحوار الممثلة لـ«مجلس النواب» ولجنة الحوار الممثلة «لمجلس الدولة لصياغة التعديل»، لتنطلق بعدها لجان الصياغة في إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي.

تأكيد روسيا الدائم على دعم جهود التسوية السياسية أدى في نهاية المطاف إلى تعظيم دورها لدى الأطراف كلها كجهة موثوقة سياسياً

عزل المبادرات الجانبية

على أساس هذه الخطة، يعلن غسان سلامة، ضمناً تنحية المبادرات الجانبية، التي كان آخرها المبادرة الفرنسية، حيث نجحت الأخيرة في تحضير لقاء جمع قائد الجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، مع رئيس حكومة «الوفاق الوطني» فايز السراج، لكنها لم تأت بالجديد، كما سابقاتها، نتيجة غياب التفاعل الفرنسي مع الأطراف المعنية بالأزمة الليبية جميعها، حتى أن دول الجوار الليبي، مصر وتونس والجزائر وحتى إيطاليا أبدت انزعاجها من السلوك الفرنسي، ذلك بعد أن عقدت فرنسا اتفاقاً عسكرياً مع برلمان طرابلس، دون التشاور أو التنسيق مع هذه الدول، وعلى هامش اجتماعات الأمم المتحدة في دورتها 72 التقى وزير الشؤون الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل، ونظيره التونسي خميس الجهيناوي، والمصري سامح شكري، حيث اتفق الوزراء على «آلية التنسيق الثلاثي» وعلى مواصلة التشاور والتنسيق من أجل مرافقة الليبيين في مسعاهم الرامي إلى التوصل لحل نهائي يحفظ سيادة البلاد.

وفي سياق الحديث عن ردود الأفعال المحيطة بمبادرة الأمم المتحدة، نقل السفير البريطاني لدى ليبيا، بيتر ميليت، في سلسلة تغريدات على «تويتر» أن تيريزا ماي رئيسة الحكومة البريطانية، أعربت أثناء مشاركتها في جلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن ليبيا، عن دعم لندن للتسلسل الزمني المتعلق بتطبيق بنود خارطة الطريق الأممية الجديدة بشأن تسوية الأوضاع في ليبيا، والتي طرحها المبعوث الدولي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة، وشددت تيريزا ماي على ضرورة توحيد الجهود كلها في مسار واحد تقوده الأمم المتحدة مضيفة «لا مجال بعد الآن للبحث عن مسارات بديلة أو محاولات كسب وقت».

محاولات تمييع الدور الروسي

يجري إعلامياً تصوير الدور الروسي على أنه أكثر انحيازاً اتجاه الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ليأتي الرد عملياً بزيارة وفد من قوات «البنيان المرصوص» التابعة لوزارة الدفاع المقترحة بحكومة الوفاق الوطني، أي: التشكيلات العسكرية المحسوبة على حكومة طرابلس، وجاء ذلك بعد المعارك التي خاضتها هذه التشكيلات العسكرية في مدينة «سرت»، وسط البلاد، وبالتالي، يمكن القول: إن تأكيد روسيا الدائم على دعم جهود التسوية السياسية أدى في نهاية المطاف إلى تعظيم دورها لدى الأطراف كلها، كجهة موثوقة سياسياً، بعكس بعض المواقف الغربية التي انحازت مبكراً لأحد طرفي النزاع، وفي محاولة أخرى لتفريغ دور الوساطة الروسية، تزيد وسائل الإعلام الغربية من التحليلات القائلة برغبة روسيا في بناء قاعدة عسكرية لها شرق البلاد، وهو ما تنفيه روسيا جملةً وتفصيلاً في كل مناسبة.

في هذا السياق يقول رئيس لجنة الاتصال الروسية المعنية بليبيا التابعة لوزارة الخارجية ومجلس الدوما، ليف دينجوف، في حديثه مع صحيفة «لا ريبوبليكا»: «أستطيع أن أؤكد أن روسيا ليس لديها نوايا عسكرية»، مضيفاً، «روسيا تريد أن تكون وسيطاً، هدفنا الوحيد هو استعادة السلام في ليبيا».

«تفاهمات الاضطرار»... هل تصمد؟

جاء الإعلان المفاجئ عن التفاهمات التي حصلت في القاهرة بين الحكومة المصرية ووفد قيادة حماس، ومن ثم مع وفد قيادة فتح/ السلطة، ليضع مجدداً قاطرة «الانقسام» الفلسطيني على سكة الحوارات الداخلية، المشمولة والمحاطة والمراقبة، بالرعاية الرسمية/ الأمنية المصرية، على أمل الوصول لمحطتها النهائية في تحقيق المصالحة بين الحركتين والسلطتين، والتي ستنعكس تالياً على عموم البيت الفلسطيني بمكوناته الفصائلية وقوى مجتمعية عديدة.

■ محمد العبد الله



ما زال صدى المفاجأة/ الخبر يتردد في المشهد السياسي الفلسطيني ويحتل المركز الأول بالاهتمامات، إلى أن جاءت رصاصات الفدائي الاستشهادي، نمر محمود أحمد جمل، التي أردت ثلاثة قتلى من عسكر المحتلين وجرح رابع على بوابة مستعمرة صهيونية قرب بلدة «قطنة» في محيط مدينة القدس المحتلة، لتؤكد مجدداً، لكل المتفاهمين والمراقبين والداعمين وقبلهم جميعاً، الغزاة المحتلين، بأن الطريق الوحيد لاستعادة الوحدة هو وضوح الموقف من العدو المحتل، وضرورة إدامة الاشتباك معه. لأن بنود أي اتفاق لا تكون منطلقة من برنامج سياسي كفاحي، لا يعدو كونه تكراراً واجتراراً لتجارب سابقة باءت بالفشل.

مأزق الأطراف المشاركة وحاجتها للتوافق

كان الإعلان عن التزام حماس بحل اللجنة الإدارية، التي كانت البند الأول في اشتراطات حركة فتح/ السلطة للبدء برفع العقوبات والتوجه للحوار، إشارة البدء بفتح بوابة العبور باتجاه تحقيق طلبات سلطة رام الله المحتلة، لبدء أية خطوة تصالحية مع حماس، وكإجراء ضروري لوقف أشكال العقاب كله وإلغائها، والتي لحقت بالشعب المحاصر في القطاع، وليس بسلطة حماس فقط، نتيجة القرارات المجحفة التي أصدرتها حكومة رامي الحمد الله.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن ذلك كله _ الإعلان والاستجابة_ لم يكن له أن يتحقق دون دور مصري فاعل ومؤثر، بل، ومقرر، جاءت مقدماته منذ أن بدأت القاهرة برعاية تفاهمات حماس ودحلان «التيار «الإصلاحي» في فتح، كما يسميه أصحابه»، لتحرك_ في غرف المقاطعة في رام الله المحتلة_ المخاوف من سيناريو مختلف هذه المرة، سيأخذ القطاع بعيداً عما تريده فتح/ السلطة برعاية مصرية! لكن الخطوة المصرية المدعومة بالتوافقات المصرية والإماراتية والسعودية في تعزيز خطوات التنسيق بين حماس ودحلان، كانت مرسومة بدقة بحيث تقلل من تفرد وتشدد عباس وطاقمه تجاه غزة: سلطة وشعباً، وتعطي لحماس إمكانية التخفيف من أثر سياسات الضغط الاقتصادية والحياتية التي تمارسها السلطة في رام الله المحتلة. وقد ترافق ذلك كله مع عدة عوامل ساعدت على استجابة الحركتين للمبادرة المصرية والتي يمكن الإشارة لأهمها:

– رفع الفيتو الأمريكي و«الإسرائيلي» عن إنهاء الانقسام والبدء بإجراءات وحوارات تقود للمصالحة، كما جاء في حديث القيادي في حركة حماس، موسى أبو مرزوق، لتلفزيون القدس بعد الإعلان عن التفاهمات. وهذا يشير إلى وجود الطرفين الأمريكي و«الإسرائيلي» كضامنين غير معلنين.

– إنسداد الأفق «هذا ليس جديداً» بوجه المتحمسين للتمسك باتفاق أوسلو في رام الله، ووصول أولئك لحائط مسدود بحيث تتساقط كل يوم رهاناتهم على الدور الأمريكي وتوابعه الغربية.

– الحصار المطبق على قطاع غزة وعلى قيادة حماس، بما سينعكس على وضع اقتصادي سيء جداً، تتولد عنه وترتبط به، أزمات اجتماعية تقترب من لحظة انفجار لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجها.

– انهيار رهانات حماس على استمرار دورها المتفرد بالقطاع بعد الهزائم المتلاحقة التي أصابت قواها الداعمة: سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تعثر وفشل مشروع الإخوان في سورية، انكفاء الدور القطري والتركي بعد مؤتمر الرياض الذي وضعت فيه إدارة ترامب أسس التوجهات القادمة، والتي ظهرت مفاعيله بالأزمة الخليجية مع قطر.

– حرصت مصر على عودتها للإمساك بالملف الفلسطيني وسحبه من التداول والتحكم به من قبل قطر أو تركيا انطلاقاً من إعادة الاعتبار لدورها ومكانتها الإقليمية وموقعها الجغرافي. كما أن طبيعة المعركة الدائرة مع الإرهاب الفاشي في محافظة سيناء، ومن ثم امتداداته في المحافظات الأخرى، تتطلب من القيادة السياسية والعسكرية والأمنية، كشرط لتحصين الأمن القومي المصري، التعامل مع قطاع غزة وحماس من أجل ضمان أمن الحدود المشتركة وتحسين شروط الحياة الإنسانية الكريمة في القطاع خوفاً من وصول درجة الأزمة داخله إلى لحظة الانفجار الذي ستصيب حممه الجار الشقيق.

بطء بالحركة وتسارع بالأزمات

مع انتظار وصول وفد حكومة رام الله إلى غزة، تنتاب المواطن في القطاع أولاً، وأبناء الشعب الفلسطيني كافة، حالة من القلق لبطء الإجراءات التي تتحكم بحكومة الحمد الله وقيادة المقاطعة، خاصة، بعد تصريحات جمال محيسن، عضو اللجنة المركزية لفتح/ السلطة، لتلفزيون فلسطين قبل عدة أيام، والتي جاء فيها: «القرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس لن ترفع إلا بعد تمكين عمل الحكومة بالكامل». والمخاوف لم تأت فقط من «تمكين عمل الحكومة» – العبارة الملتبسة «حمّالة الأوجه»، بل ومن كلامه عن أن «قرار السلم والحرب تحدده القيادة الفلسطينية بقيادة الرئيس أبي مازن وليس من حق أي حزب أن يتخذ هذا القرار».

اللافت، هنا، أن الكلام ذاته عن قرار السلم والحرب جاء على لسان القيادي في حركة حماس، موسى أبي مرزوق، في مقابلة مع مراسل جريدة «الحياة» اللندنية بموسكو بتاريخ 2017/09/22: «قرار الحرب والسلام مسؤولية وطنية وقرار جماعي، وحماس مستعدة لالتزام المسؤوليات الوطنية... والحركة مستعدة لتقاسم المسؤولية عن قرار الحرب والسلام في شكل إيجابي». وهنا، لا بد من تفكيك ما جاء في حديث المسؤولين في الحركتين، من أجل الوصول لجواب عن سؤال يفرض ذاته على المتفائلين كلهم بقرب المصالحة: قيادة سلطة المقاطعة في رام الله المحتلة، والملتزمة باتفاق إعلان المبادئ «اتفاق أوسلو» وبكل ما نتج عنه ويرتبط به أمنياً «التنسيق الأمني»_ ناهيك عن الاقتصادي_ لها موقف معلن تجاه المقاومة المسلحة، خاصة، أن الكلام المتكرر عن السلاح المقاوم_ وحتى سكاكين الطعن_ في أحاديث قادة السلطة لا يحتاج إلى تفسير. لهذا، عن أية «قرارات حرب» يمكن لهذه السلطة الناتجة عن التفاهمات أن تقررها؟؟

في ظل هذا المشهد يتأكد الحضور الميداني والكفاحي لقوى الحراك الشعبي في داخل الضفة والقدس المحتلتين والذي سيقرر مع عوامل أخرى مسارات النضال الوطني ومآلاته

خاتمة

إن التوصل إلى حل القضايا العالقة في التفاهمات والاتفاقات السابقة كلها بين الحركتين، والتي شكلت عقبات جدية في آلية التنفيذ، خاصة، الأجهزة الأمنية والعديد من القضايا الإدارية: الوظائف الرئيسة، وتقاسم كوتا التوظيف ومؤسسات المنظمة «لجنة تنفيذية ومجلس وطني ومجلس تشريعي» التي تحتاج لإعادة تجديد وإنعاش، بعد أن انتهت صلاحيتها القانونية، كما منصب «الرئيس»، يجب أن تسبقه وقفة نقدية تساهم فيها ورشات عمل تحضرها بجانب الفصائل، قوى شعبية وطنية «هيئات وشخصيات وإطارات شبابية مناضلة»، لإسقاط اتفاق أوسلو – الذي لم تتعامل معه حكومات العدو ولم تعترف ببنوده_ وسحب الاعتراف بالكيان، من أجل توفير أرضية صلبة للانطلاق بالحوار من مواقف واضحة لا تقبل التأويل، من أجل صياغة برنامج سياسي وطني وكفاحي يشكل المنارة التي تنير طريق النضال بأشكاله كلها.

في ظل هذا المشهد، يتأكد الحضور الميداني والكفاحي لقوى الحراك الشعبي في داخل الضفة والقدس المحتلتين، الذي أكدته دماء وبطولات شابات وشباب الهبّة الشعبية التي تتجدد في كل مرحلة، كما تجسدت مؤخراً معركة البوابات حول المسجد الأقصى، وفي المعركة الجديدة المنتظرة في مدينة الخليل. هذا الحضور الذي سيقرر مع عوامل أخرى مسارات النضال الوطني ومآلاته.

«صفقة القرن».. مسخ أوسلو الجديد!

في أعقاب الاجتماعات التي عقدها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في مقر الأمم المتحدة، مع رئيس حكومة الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو، وأخرى مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، يزداد الاهتمام بما تطلق عليه بعض وسائل الإعلام اليوم اسم «صفقة القرن»، المرسومة أمريكياً لحل القضية الفلسطينية...



من الممكن أن يكون التحرك الأمريكي محاولة «لسرقة» تسوية خاطفة بالاستفادة من ليونة السلطة الفلسطينية من جهة والمصرية_ الخليجية من جهة أخرى

■ فادي خضر

هذه الخطة تزامنت مع دعوات مصرية للتطبيع مع كيان الاحتلال، في حال التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، لكن العكس يبدو أقرب، أي: التوصل إلى التطبيع العربي و«الخليجي» تحديداً مع كيان الاحتلال، كحجة لدعم مساعي واشنطن في إتمام «صفقة القرن»...

مبادرة أكبر.. حقوق أقل

بحسب ما كشفته وسائل إعلام عربية_ نقلاً عن مصادر دبلوماسية أمريكية تعمل في القاهرة_ فإن «الخطة» تنص على إقامة دولة فلسطينية ليست على حدود حزيران 67، بل حدود أخرى مؤقتة تمتد تدريجياً حتى تصل إلى حدود 67، أي: أن «الدولة الفلسطينية» ستشمل قطاع غزة ومناطق سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وستتوسع بعدها استناداً إلى اتفاقات تعقد لاحقاً، وأشارت المصادر إلى أن الاتفاق يشمل تأجيل البند الخاص بعودة اللاجئين مع انطلاق الدولة، في حال تم التوصل إلى الاتفاق.

هذه التسريبات لا يؤكدها طرف رسمي فلسطيني أو «إسرائيلي» بعد، بانتظار انتهاء الجولة التي يقوم بها مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، الذي يبحث في «تل أبيب» ورام الله إمكانات «مواصلة مسار السلام»، بحسب «رويترز».

هوامش التحرك الأمريكي

تدرك جميع الأطراف المعنية بحل القضية الفلسطينية، داخلياً وإقليمياً، التعقيدات «الموضوعية» على طريق حل القضية الفلسطينية، إحدى كبرى الأزمات في المنطقة، هذه التعقيدات الموضوعية جزء منها داخلي والآخر إقليمي ودولي، ولا يمكن لواشنطن وحدها ولو لاقت دعماً إقليمياً مصرياً وخليجياً، إخراج الحل المفترض الوصول إليه إلى حيز التنفيذ.

وهذه التحركات الأمريكية الأخيرة تلاقي استحساناً «إسرائيلياً» عبّر عنه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أمام «المجلس الوزاري السياسي الأمني»، بالقول: إن ترامب عازم جداً على دفع «خطة السلام».

الارتياح «الإسرائيلي» هنا يبدو طبيعياً إذا ما صحت التسريبات المذكورة آنفاً عن الخطة المعدة أمريكياً، طالما أنها بسقوف أدنى من «اتفاق أوسلو» التي طواها الدهر، وأدنى بكثير من تطلعات الشعب الفلسطيني، وتحديداً بما يخص حق العودة المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة، وتحمله قوى شعبية حية في الشارع الفلسطيني.

من الممكن أن يكون التحرك الأمريكي محاولة «لسرقة» تسوية خاطفة، بالاستفادة من ليونة السلطة الفلسطينية من جهة، والمصرية_ الخليجية من جهة أخرى، لكن حتى ولو كان هذا الاحتمال ضعيفاً، إلاّ أن المكسب الأمريكي المتوقع من هذا التحرك هو: التمهيد لمرحلة جديدة من التطبيع «الإسرائيلي»_ العربي، بحجة تيسير الجهود الإقليمية لحل القضية الفلسطينية، على أقل تقدير.

وهذا ماكرون أيضاً...

في ظل تصاعد وتيرة التصريحات الأوروبية المتمايزة عن منطق الخطاب الأمريكي، لم يكن مستغرباً تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم أمس، حول «التحدي» الذي تعيشه أوروبا، والمتمثل_ حسب ما أعلن من على منبر جامعة السوربون في باريس_ بـ«فك الارتباط الحتمي والتدريجي عن واشنطن».

■ سعد خطار

في سياق البحث عن سبل «فك الارتباط» هذا، دعا ماكرون إلى تشكيل قوة تدخل عسكرية أوروبية مشتركة، ملمحاً إلى ضرورة تمتعها بقدرة تدخل مستقلة، على أن تكون «مكمِّلة» لحلف شمال الأطلسي الذي كان لواشنطن اليد الأولى في تأسيسه.

ومستنداً إلى الحقيقة المرَّة القائلة: أن «أوروبا التي نعرفها اليوم قد غدت ضعيفة جداً، وبطيئة جداً، وغير فاعلة»، فتح ماكرون باب النقاش على «تحولٍ عميق» في الاتحاد الأوروبي، وعلى سلسلة مقترحات من شأنها أن تعيد لـ«البيت الأوروبي» بعض ما فقده من القوة السياسية كفاتورة لمرحلة التراجع الأمريكي...

ولفهم الضغط الأوروبي الداخلي المتصل في هذا الشأن، لا بد من الرجوع إلى الدور الكارثي الذي لعبه الاتحاد الأوروبي، حيث قام الاتحاد ومن خلال إفراغ مفهوم السيادة والديمقراطية من معناها، وإبعاد الشعوب عن صنع القرار السياسي، بتغذية الضيق العام وحملات إعادة التفكير بالهوية الأوروبية، ما أفرز سلسلةً من الاستفتاءات على شاكلة «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي- بريكست»، وصعود التيارات السياسية الجديدة المتكئة على أزمة القوى السياسية التقليدية. وقد غلّب الاشتراك في التحالفات المقادة أمريكياً على حقوق الإنسان في أوروبا. كما خاطرت النخبة الأوروبية من خلال إدارتها للأزمة الاقتصادية بما يرضي واشنطن، فاقمت عوامل اللامساواة والفقر والبطالة.



كما يبدو، فقد بدأ القادة الأوروبيون_ تحت تأثير الأزمات المتلاحقة_ يستشعرون خطر الوقوع في فخ مقولة: «إما أوروبا تقودها واشنطن، أو لن تكون هنالك أوروبا مطلقاً». وقد تعكس تصريحات ماكرون، وقبله ميركل، وموغيريني التي غدت خطاباتها «أكثر أوروبية»، المحاولات التي تجري للتأكيد على أن لدى أوروبا خيار ثالث، ليس أمريكياً... لكن هذه المحاولات ستبقى مرهونة بتغيير النظام الدولي القديم، والتكيف الأوروبي مع النظام الدولي الجديد، بأوزانه الجديدة..!

أمام ألمانيا الفرصة لتصبح «عظمى»



تمكنت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، من الفوز بولاية رابعة في الانتخابات التشريعية، التي جرت في 24 أيلول الحالي، وذلك بحصول تحالفها «الاتحاد المسيحي» على نسبة 33بالمئة من الأصوات.

■ ديمة كتيلة

في المقابل، مني الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» – حليف ميركل في الائتلاف الحكومي الأخير– بهزيمة انتخابية بعد حصوله على 5.,2 بالمئة من الأصوات، وحقق حزب «البديل من أجل ألمانيا» القومي، صعوداً حاسماً للمرة الأولى بحصوله على 12,6 بالمئة من الأصوات ما يؤهله لدخول البرلمان كقوة سياسية ثالثة بحصوله على 94 مقعداً نيابياً.

فوز بطعم التراجع

رغم أن حزب ميركل احتل المركز الأول، فإنه خسر الكثير من الأصوات مقارنةً بالانتخابات الماضية، وجاءت النتيجة أسوأ مما كان متوقعاً، حيث لم يحصل حزبها على الأصوات الكافية لتشكيل حكومة الأغلبية. ويعتبر حصول «التحالف المسيحي» على نسبة 33 بالمئة فقط من الأصوات مؤشراً على تراجع شعبية «المحافظين» إلى أدنى مستوى لهم منذ أول انتخابات وطنية جرت في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عام 1949.

شعبية ميركل التي تراجعت، مع بدء التغيرات في الاتحاد الأوروبي، دفعتها للقول على إثر الانتخابات: إن ألمانيا عليها «الكثير جداً من الواجبات المستقبلية لتحلها». وفي إطار الرد على صعود «البديل»، دافعت ميركل عن سياستها بشأن اللجوء، وعن قرارها بفتح الحدود أمام اللاجئين عام 2015 بقولها: إنه «كان صحيحاً» و«سنواصل مكافحة أسباب الهجرة غير الشرعية»، وبأنها لا تستبعد تشكيل لجنة تحقيق بشأن سياستها في «أزمة» اللاجئين، على خلفية ما أعربت عنه مرشحة «البديل»، أليس فايدل، بأن حزبها سيسعى إلى تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الانتهاكات القانونية للمستشارة ميركل فيما يتعلق بهذا الملف.

من سيحكم ألمانيا للسنوات 4 المقبلة؟

يتكون الائتلاف الحكومي الحالي من حلف «الاتحاد المسيحي» والحزب «الاشتراكي الديمقراطي»، إلاّ أن الأخير أعلن على خلفية هزيمته في الانتخابات، عن عدم نيته الانضمام إلى الائتلاف الحكومي المقبل وتحوله إلى صفوف المعارضة، وعن ضرورة إجراء تغيير في سياساته، وذلك بعد حصوله على أدنى نسبة له من الأصوات منذ أربعينيات القرن الماضي أيضاً، وحمّل ميركل على لسان مرشحه، مارتن شولتس، مسؤولية نتائج الانتخابات، والنجاح الذي حققه حزب «البديل» بالدخول إلى البرلمان، وأضاف: إن ميركل هي «الخاسر الأكبر» من الانتخابات. في المقابل، أعرب الحزب «الديمقراطي الحر» الليبرالي، عن سعادته بالعودة إلى البرلمان بعد غيابه خلال الدورة الانتخابية الماضية. والذي يرجح انضمامه إلى جانب حزب «الخضر» و«الاتحاد المسيحي» في ائتلاف لتشكيل الحكومة المقبلة.

أوروبا المأزومة

ما يمكن تثبيته من نتائج الانتخابات حتى الآن، هو: أنه ثمة قوى سياسية تقليدية في ألمانيا تراجعت شعبيتها لأدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن الشعب الألماني اليوم كغيره من الأوروبيين، يبحث عن بدائل، فتراجع «المحافظين» و«الاشتراكيين الديمقراطيين» مقابل صعود «القوميين» و«الليبراليين»، إنما يعني أن قوىً سياسية جديدة ـ وإن لم تكن في حقيقة الأمر خياراً أفضل لشعوبها ـ تصعد بفعل أزمة القوى السياسية التقليدية، وأن هنالك ضيقاً شعبياً عاماً من سياسات «النخب» الأوروبية التي غيّبت مفاهيم السيادة والديمقراطية عن بلدانها بربطها سياسياً واقتصادياً بالولايات المتحدة المأزومة، وسرعان ما سيعبر عن نفسه سياسياً.

الحل لا يزال متاحاً

أمام ميركل اليوم الكثير من التحديات، الداخلية منها والخارجية، أولها: إيجاد تحالفات جديدة في البرلمان تسمح بتشكيل الائتلاف الحكومي الجديد، وثانياً: العمل على ما وعد به تحالفها قبيل الانتخابات بتخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنفاق العام وزيادة إيرادات الخزينة القادمة من ضرائب الدخل.

أمّا فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فعلى ألمانيا التعامل مع الضغوط الأمريكية على التقارب الألماني ـ الروسي والذي كان أبرزه مشروع خط غاز السيل الشمالي 2، الذي يطمح إلى نقل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا، حيث التهديدات الأمريكية مستمرة بفرض عقوبات على الشركات الأوروبية المستثمرة فيه، والذي كان من الملفت رفض سياسيين ألمان لتلك العقوبات، واعتبارها خرقاً للقانون الدولي. فواشنطن قلقة اتجاه ألمانيا، التي ترى فيها منافساً أوروبياً ذا وزن اقتصادي يتيح لها إمكانية القطع مع المنظومة الأمريكية، وتطبيع العلاقات مع القوى الصاعدة، الأمر الذي قد ينعكس على أوروبا الضعيفة ككل، ولكن ذلك مرهون بالخروج من النظام الدولي القديم وعلاقاته، والتكيف مع النظام الدولي الجديد، وهو إن حدث فإن الحكومة الألمانية ستكون قادرة بالفعل على كسب تأييد شعبي ووزن دولي مرموق.

الصورة عالمياً



• قتل 3 جنود من جيش العدو، وأصيب رابع بجروح خطيرة، الثلاثاء الماضي، إثر عملية إطلاق نار، نفذها فلسطيني على مدخل مستوطنة «هار أدار»، شمال غرب مدينة القدس المحتلة.



• جددت الخارجية الروسية دعمها لسيادة العراق، واحترام تطلعات الأكراد، وأن القضايا بين الحكومة العراقية والكردستانية، يمكن أن تحل بالحوار، من أجل التوصل إلى صيغة مشتركة ضمن الدولة العراقية الموحدة.



• أكد وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أن بلاده ترفض جميع أشكال الوصاية على قراراتها، وأن المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها تدفعها إلى التقارب مع إيران اقتصادياً.



• أعلنت الخارجية الروسية أن روسيا ترفض محاولات تغيير الاتفاق النووي الإيراني، مؤكدة أن عدم التزام واشنطن بالاتفاق قد يضر بالوضع حول كوريا الديمقراطية، وسيؤدي إلى تصعيد الوضع في المنطقة.



• مَنى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بأول هزيمة انتخابية له بعد ظهور أولى نتائج الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ الفرنسي، حيث تمكن اليمين من تعزيز الأكثرية التي كان يتمتع بها أصلاً.



• حذرت الصين من أن الحرب في شبه الجزيرة الكورية، لن يخرج منها أي منتصر، وأن بكين تأمل أن يدرك السياسيون في كوريا الديمقراطية وأمريكا، أن الحل العسكري لن يكون مفيداً.

«طريق الحرير الجديد»...



يزداد النظام المالي الدولي إجراماً في الوقت الحالي، ويتحوّل إلى «نظام آكل للحوم البشر» حسب ما سماه جان زيغلر، مفوّض الأمم المتحدة للتحقيق بما يسمى «صناديق الاستثمار في الديون المتعثرة». وهي صناديق تعتبر أحد أكثر أدوات المنظومة إجراماً، والمسؤولة بشكل كبير عن وضع الأرجنتين، التي واجهت معركة ضارية في هذا الإطار، فقد عرضت الصناديق تسديد كامل ثمن السندات عالية المخاطر التي اشترتها الأرجنتين بمبلغ 48 مليون دولار فقط، على أن تدفع ثمنها 850 مليون دولار، أي: بفائدة نسبتها 1,608% خلال ستّة أعوام. وهي المسؤولة أيضاً عن الوضع في إفريقيا، حيث فعلت الأمر ذاته مع الكونغو.

سياسات صندوق النقد الدولي أسوأ بمئات المرات من سياسات هتلر وبالنظر إلى عدد الأشخاص الذين قُتلوا في غضون ذلك فستعرف بأنّ الأمر ليس مجرّد مبالغة

■ معهد «شيلر» - المانيا
تعريب وإعداد: عروة درويش

علينا أن ندرك ببساطة، أن الملايين التي تنفق على تلك الصناديق وأنشطتها الإجرامية، كان من الممكن أن يتم إنفاقها على الصحة والغذاء والمسكن، بما يؤدي إلى إنقاذ حياة الكثيرين خلال العقود الأربعة الماضية. إنّ سياسات صندوق النقد الدولي هي أسوأ بمئات المرات من سياسات أدولف هتلر، وإن نظرت إلى عدد الأشخاص الذين قُتلوا في غضون ذلك، فستعرف بأنّ الأمر ليس مجرّد مبالغة...

نظامٌ يهدد الجميع

النظام الذي أدّى إلى امتلاك 85 شخصاً فقط للمقدار ذاته الذي يمتلكه 3,5 مليار شخص هو على وشك الانهيار الآن. سوف يتفسّخ إن لم يتغيّر شيء في الوقت المناسب، وسوف يكون الأمر أسوأ بكثير ممّا كان عليه في 2008، فالمصارف الكبيرة باتت أكبر بنسبة 50%، وازدادت مديونيتها بنسبة 50% هنالك الآن مجموعة من الخبراء الماليين الذين يقولون بأنّ «السقوط الكبير على وشك الحدوث». لقد قال كل من وليم وايت، رئيس «بنك التسوية الدولي» السابق، وغاي ديبل، رئيس لجنة الأسواق في البنك نفسه: «سوف يكون هنالك انهيار عنيف نسبياً». وقد قال توماس هونيغ، نائب رئيس «مجلس تأمين الودائع الفدرالي» مؤخراً: «إن سقط واحد من المصارف الكبار فقط، فهذا سيعني انهيار النظام بأكمله». إنّ التدابير كلها التي اتخذتها إدارات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة هي في أساسها عمليات إنقاذ تقوم على تحميل الدائنين والمودعين الخسائر، أي: القيام بتقليص القيمة السوقيّة للأوراق الماليّة على الطريقة القبرصية. يمكن القول: إن الأمر بمثابة تهديد وجودي، إن لم يكن هنالك تحوّل جذري في النموذج، فنحن جميعاً بمن فينا المسؤولون عنه، في عداد الموتى.

الحل موجود...

الآن، ولحسن الحظ، بات هنالك حل ومخرج. ثمة تطوّر موازٍ حدث كردّ فعل مباشر على النظام الإجرامي وغير الأخلاقي الذي يعظّم الربح لقلّة على حساب فقر وموت ملايين أو حتّى مليارات البشر. كان هذا النظام البديل في طور الإعداد لفترة طويلة من الزمن. حيث حاولت حركة «عدم الانحياز» في الستينيات والسبعينيات التحول إلى «نظام عالمي جديد»، ولكن تمّ سحقها في ذلك الوقت، وعانت العديد من النكسات. وقد كثفت هذه المنظمة عملها من أجل نظام بديل، منذ دعا ليندون لا روش في عام 1975 إلى إنشاء «بنك تنمية دولي»، وكذلك الأمر خلال الأربعين عاماً الأخيرة.

لكن الآن، بدأ عهد جديد من الحضارة، تحديداً عندما أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، عن «طريق الحرير الجديد». لقد بُني «طريق الحرير القديم» قبل ألفيّ عام، وأدى في ذلك الوقت إلى تبادل البضائع والتكنولوجيا والأفكار والثقافات، وكان بكل تأكيد انتصاراً هائلاً بتخطيه للمصاعب، حيث كان يسافر الناس على الخيل والجمال والأقدام وبالسفن.

إنّنا بحاجة إلى حركة جماهيرية للتنمية وليس ذلك في الهند أو بقية الدول النامية وحسب بل أيضاً في بلدان أمريكا وأوروبا المتقدمة

فورتاليزا والاتفاقات الكبرى

تمّ الاتفاق في مدينة فورتاليزا في البرازيل قبل عامين على عدد كبير من المشاريع الإنمائية الضخمة بين مختلف الدول في إطار «طريق الحرير»، وسأذكر بعضاً منها كي نعلم حجم هذه المشاريع التي نتكلم عنها:

أولاً: تمّ الاتفاق على آليات ائتمانيّة جديدة والتزامات مبدئية، كأساس لرفع الكوكب بأسره إلى مسار جديد من التنمية. وقد تمّ إطلاق ثلاثة مصارف: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الجديد، وبنك شانغهاي للتعاون. ولم تعطَ هذه المصارف اعتمادات للمضاربة، بل فقط لتمويل المشاريع. وهذه المصارف الثلاثة، رغم عدم اكتمال نموها بشكل كلي بعد، سوف تصبح زورق النجاة عند انهيار تايتانيك النظام العابر للأطلسي.

ومن بين المشاريع العديدة الأخرى، فإنّ هنالك فكرة لإنشاء «قناة بنما» ثانية في نيكاراغوا بمساعدة الصين، بحيث تربط المحيط الهادئ بالكاريبي لتصبح مركز نشاط لكامل حوض الكاريبي وأمريكا الوسطى. وقد تمّ تصميم هذا المشروع من قبل أكبر شركة صينيّة لإدارة المياه والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، والتي نفذت ميناءين ومطاراً وبحيرة صناعية ومصنعاً للإسمنت والصلب. وقد صمم خرائطه معهد «تشانغيانغ» للمسح والتخطيط والتصميم والأبحاث، وهو الذي صمم سدّ المضائق الثلاثة. وقد أعربت روسيا كذلك عن اهتمامها بالمشاركة في هذا المشروع.

وهنالك أيضاً، السكّة الحديدية العابرة للقارات بين البرازيل والبيرو: وهو مشروع هائل لم تشهد القارة مثيلاً له، حيث سيتم بناء خط سكّة حديدية من البرازيل على ساحل الأطلسي إلى ساحل المحيط الهادئ في بيرو. وقد عبرت الرئيسة البرازيليّة السابقة، ديلما روسيف، في لقاء بينها وبين بينغ عن مدى أهمية هذا المشروع كأداة دمج لأمريكا الجنوبية وكمنفذ للصادرات البرازيليّة إلى آسيا. وقد طلبت بوليفيا فيما بعد من الصين المساعدة في بناء الجزء البوليفي، وتمّ في عام 2015 تعديل المشروع ليمر خطّ السكة الحديديّة في بوليفيا ويصبح اسم المشروع «سكّة حديد المحيطين المركزية».

الطريق إلى المستقبل

هنالك سلسلة كاملة من المشاريع بين روسيا وكلٌ من نيكاراغوا وكوبا، كما يوجد 29 مشروعاً مشتركاً بين الصين وكوبا، وثمة مشاريع لبناء المحطة النووية والبنية التحتيّة بين روسيا وبوليفيا. وتعمل الصين مع بوليفيا للتعاون في مجال الأقمار الصناعية. وتعمل روسيا والأرجنتين على البنية التحتية والتصاميم النووية والبناء وتشغيل المحطات النووية ومفاعلات الأبحاث وتحلية المياه، والكثير من المشاريع الأخرى. ويقوم بين روسيا والبرازيل تعاونٌ تجاري وعسكري ونووي، ويعملان على مضاعفة حجم التبادلات سنوياً، وهما يبنيان معاً نظاماً دفاعياً مضاداً للطائرات، ويعملان

الجسر الأرضي للعالم



على توسيع نظام ملاحة غالوناس.
وتجمع الصين بالبرازيل شراكة استراتيجيّة حقيقية، فهما يعمقان تعاونهما في الفضاء، ويعملان بشكل مشترك في مجال الأقمار الصناعية مع أفريقيا، كما أنّ البرازيل تبيع الطائرات للصين، وبينهما تبادل علمي ضخم. وتجمع الصين بالأرجنتين مشاريع بنية تحتية وتعاوناً نووياً في إطار 19 اتفاقاً. وهنالك اتفاقات تعاون بين الصين وفنزويلا والصين والمكسيك. حتّى بين الصين والهند، هنالك عشر صفقات اقتصادية كبرى، وتعاون في مجال العلوم النووية وخاصة: في المفاعل النووي العامل على الثوريوم، ومشروع مفاعل وقود الطبقة الحصوية الصلب الصيني الرائد.
إنّ هذه المشاريع مهمّة للغاية لأنّها تعرض لنا الطريق إلى المستقبل. لقد تخلّت منطقة «العابر للأطلسي» بشكل كلي حتّى عن مشاريع الطاقة النووية، وذلك من أجل المضاربات في الأموال والأرباح. ورغم أنّ الأمر واضح جداً، فقد بات التشاؤم جزءاً من التكوين الثقافي لسكان الولايات المتحدة وأوروبا حتّى لا يكونوا قادرين على تصديق أنّ هنالك قادة في العالم يكافحون من أجل تحقيق مصالح شعوبهم.

روح طريق الحرير

هذه هي الروح التي ندعو إليها منذ ثلاثين عاماً، أنّه: إن أرادت أمّة أن تعيش في سلام مع بقيّة الأمم، فإنّ علينا أن نسلط الضوء على الثقافة العالية للآخرين. ليس «طريق الحرير الجديد» مجرّد منصة اقتصادية أعلى، تتيح المنفعة للدول جميعها المشاركة وحسب، بل هي أيضاً تعبير مجازي عن التنوير الثقافي الجديد، حيث كل أمة سوف تحيي أفضل وأجمل ما لديها من شعر وموسيقى وفلسفة.
لقد قال بينغ أثناء ندوة دولية، وبمناسبة عيد ميلاد كونفوشيوس الـ 2565: «إن لم تعتز أمّة أو بلد بثقافتها وفكرها الخاصين، وإن فقدت روحها، بغض النظر عن هذه البلد أو الأمّة، فهي لن تكون قادرة على الوقوف من جديد». وهذه هي المشكلة في أوروبا وأمريكا، لقد خسرنا ثقافتنا وخسرنا معها روحنا.
لقد قال بينغ أيضاً: «ينبغي أن تتأصل الكلاسيكيات في عقل الطالب، وأن تصبح جينات الثقافة الصينيّة». بالنسبة للصين، فإن كونفوشيوس ومنسيوس وتاريخها الممتد إلى 5000 عام، باتوا جميعاً هوية كامل الأمّة. وتبذل الحكومة الصينيّة الآن جهوداً كبيرة للتمسك بها، كما تفعل الهند.
وهذا يعني بالنسبة لروسيا وجوب أن تبقى الجزالة في شعر بوشكين والبصيرة لدى فيرنادسكي حاضرة في مسألة الهوية الوطنية. وإن أردنا من أوروبا أن تبقى على قيد الحياة، فإنّ علينا أن نحيي تقاليدنا العظيمة التي تعود لأفلاطون وليوناردو دافنشي وسيرفانتس ورابيليه ورامبرانت ونيكولاس دي كوسا ولايبنيز وبيتهوفن وشيلر، وأن نحيي مفهوم الذات النبيلة للإنسان الذي تمتع بها هؤلاء...
إنّنا بحاجة إلى حركة جماهيرية للتنمية. وليس ذلك في الهند أو بقية الدول النامية وحسب، بل أيضاً في بلدان أمريكا وأوروبا المتقدمة. نحن بحاجة إلى حركة للانضمام إلى دول «بريكس» من أجل خلق عالم أفضل وأكثر انسجاماً، ومن أجل تنمية جميع الأمم على هذا الكوكب. ويجب أن تستلهم هذه الحركة الحب لدى البشر. بالنسبة لروسيا، فكما ذكر ليندون لاروش في كتابه «الخمسون عاماً التالية في الأرض»، وهو الكتاب الذي يجب اعتباره مرجعاً تصورياً سامياً، لتضمنه على الأسئلة الجوهرية التالية: ما هو الفرق بين البلدان على الصعيد شبه البدهي؟ كيف سيبدو المحيط الفكري بشكل رئيس بعد جيلين من الآن؟ ما هي المقاربة الأفضل لملء وتحقيق السيادة الوطنية والشخصية في غضون الجيلين القادمين أو أكثر، بالإضافة إلى إنشاء تحسينات سريعة مطلوبة لسمات ونوعية المحيط الفكري؟

دعوة لحركة جماهيرية

علينا أن نحدد حلول المشاكل الراهنة من وجهة نظر المستقبل: أين نريد أن نكون كجنس بشري بعد جيلين، أو بعد مائة عام من الآن؟ إن لم نكن نريد الوصول إلى العصور المظلمة، حيث يعيش مجرّد بضعة ملايين من الناس البائسين في كهوف في البرية، أو ربّما تنقرض البشرية، لأننا لم نتمكن من التخلص من الإمبراطورية في الوقت المناسب لتجنب الفناء النووي. إن لم نكن نريد ذلك، فعلينا أن نؤكد هوية البشر بأنّهم الكائن المبتكر الوحيد المعروف في الكون حتّى الآن.
ولذلك، دعونا نبتكر حركة جماهيريّة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للبشر، ومن أجل رؤية المستقبل كعالم حققنا فيه الأمن في مجال الطاقة والمواد الخام للبشرية جمعاء، ومن أجل إنشاء قاعدة صناعية على سطح القمر لتعدين الهليوم، ومن أجل إنتاج طاقة مصهورة ومواد أولية أخرى، والتي ستمنحنا الظرف لخلق اقتصاد نظائر وإجراء عمليات طبية دقيقة، ومن أجل تصنيع دوافع فضائية ذات تسارع ثابت الجاذبية، ومن أجل السفر في الفضاء إلى أبعد الأجرام السماوية. وإلى حيث سنكون قادرين على الدفاع عن كوكب الأرض.
لن يكون «طريق الحرير» مجرّد صلة بين الأمم على الكوكب، مثل «طريق الحرير» القديم، بل سيكون هو «الجسر الأرضي العالمي» الذي يربط جميع القارات، والذي سيؤدي إلى رفع البشرية إلى النجوم، يجب أن نعيد تأكيد تعريف البشرية من خلال «طريق الحرير الجديد»، بأننا ننتمي إلى الأنواع المبدعة التي ستنسجم مع النظام الكوني.

النظام الذي أدّى إلى امتلاك 85 شخصاً فقط لذات ما يمتلكه 3,5 مليار شخص هو على وشك الانهيار الآن

ليس طريق الحرير الجديد مجرّد منصة اقتصادية بل ثقافية أيضاً حيث ستحيي كل أمة أجمل ما لديها من شعر وموسيقى وفلسفة

نموذج تنمية يتناغم مع الطبيعة البشرية

طريق الحرير الجديد ليس مجرّد علاقة بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا، إنّه تصوّر مفتوح لتنضمّ إليه كلّ دولة على سطح الأرض. عند النظر إلى الخريطة فإنّ هذه الأمم تشكّل أكثر من نصف البشرية، وهي تشترك في نموذج يختلف تماماً عن ذلك الذي عهدناه في الولايات المتحدة أو أوروبا. تطورت الصين بشكل لا يصدق خلال الثلاثين عاماً الماضية، حققت فيها ما استغرقت دولاً تدعو نفسها بالمتقدمة قروناً لإنجازه، وهي الآن تعرض نموذجها للتنمية على الدول المشاركة في «طريق الحرير الجديد». إنّ هذا المفهوم جديدٌ على الإنسانيّة، وهو يحاكي الهويّة البشرية كما يحددها المستقبل، وعلاقتها مع النظام الكوني. يعمل هذا الجزء من العالم حالياً بمبادئ مختلفة كلياً. وليس «طريق الحرير» مفهوماً جيوسياسياً، فهو يستبدل المصالح الوطنية كأساس للتعامل بين الأمم، بالتعاون فيما بينها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة للإنسانيّة.

وجدتها

■ د. عروب المصري



العدالة الاجتماعية والتغير المناخي

الكارثة المرتبطة بالمناخ ليست الآن خطراً إضافياً على فقراء العالم فحسب، بل هي عامل محوري في قمعهم وفقرهم.
يسمونها الأكاذيب والإحصاءات، أليس كذلك؟ حسناً ليس دائماً – تصور الإحصاءات الواقع الاجتماعي أحيانا بطريقة الخطوط البيانية. فقبل عام من الفيضانات المدمرة في الهند وبنغلادش وتكساس، كشف تقرير للأمم المتحدة لم تظهر أهميته آنذاك أرقاماً استثنائية عن آثار تغير المناخ في جميع أنحاء العالم.
إن الكارثة المتعلقة بالمناخ ليست الآن مجرد خطر إضافي على فقراء العالم، ولكنها عامل محوري في قمعهم وفقرهم. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى سلسلة من الملايين من لاجئي تغير المناخ، وهي عملية بدأت بالفعل.
ويشير تقرير الأمم المتحدة وأحداثها في أنحاء العالم جميعها، هذا العام إلى عدد من الاستنتاجات
البدهية على نحو متزايد، على الرغم من أن هذه لا يقبلها منكرو التغير المناخي كحق سياسي:
يتزايد عدد ونطاق الكوارث المرتبطة بالطقس بشكل حاد، كما هو الحال بالنسبة لعدد المتضررين. ومن الواضح أن هذا بسبب الاحترار العالمي، الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف الشديدة.
فالكوارث المرتبطة بالمناخ تضرب الفقراء على نحو غير متناسب، سواء بين البلدان أو داخل البلدان. وتؤدي أحداث مماثلة على نطاق واسع إلى نتائج أسوأ بشكل ملحوظ في البلدان الأكثر فقراً.
وفي حين أن أكبر عدد من الوفيات في البلدان الفقيرة يأتي من الفيضانات والعواصف، فإن المزيد من الناس في البلدان الأكثر غنىً يقتلون بسبب حرائق الغابات وموجات الحر.
إن الجزء الأكثر تأثراً بالعواصف والفيضانات في العالم هو جنوب آسيا. هذا هو المكان الذي يكون فيه مستوى هطول الأمطار أكبر، ولكن أيضاً حيث توجد تركيزات واسعة من الناس في مواقع معرضة جداً مع نقص في البنية التحتية وخدمات الإنقاذ.
غير أن عدد المجتمعات التي تعرضت للفيضانات والعواصف في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يتزايد أيضاً.
وتبين التكلفة البشرية للكوارث ذات الصلة بالطقس في الأمم المتحدة، التي تغطي الفترة 1995–2015 أن ما مجموعه 457 6 من الكوارث المتصلة بالطقس سجلت على نطاق العالم في هذه الفترة، أدت هذه الأحداث إلى مقتل 000 606 شخص، أي: بمعدل 000 30 شخص كل عام، مع إصابة 4,1 ملايين شخص آخرين، أو تركوا بلا مأوى أو كانوا بحاجة إلى مساعدة طارئة.

aroub@kassioun.org

البشر في لعبة الأرقام الرأسمالية؟



بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية أدى سرطان الثدي إلى 570 ألف حالة وفاة في العالم عام 2015 فقط، ما يعادل 15% من حالات الوفاة من السرطان عند النساء، وتصاب سنوياً مليون ونصف المليون امرأة في العالم بسرطان الثدي، النسبة التي تزداد في الدول المتطورة والنامية، بينما نسبة الشفاء من المرض ترتفع في الدول المتطورة، وتنخفض في الدول الفقيرة، فتعود وترتفع نسبة الوفيات في هذه الدول، ما يشكل أكثر من 50% من نسبة الوفيات من سرطان الثدي عالمياً في الدول الفقيرة.

■ مروى صعب

سرطان الثدي والفقر!

بحسب منظمة الصحة العالمية أيضاً تعود نسبة الارتفاع بالإصابة بسرطان الثدي إلى اعتماد نظام الحياة الغربي، والتمدن، بينما تظهر المفارقة في دراسات منظمة الصحة العالمية في نشرها لضرورة التصدي لسرطان الثدي، كونه النوع الأكثر انتشاراً عند النساء، بينما لا تقدم العلاجات أو الأساليب المتاحة الممكنة لكشف الإصابة المبكرة به عند الدول الفقيرة، فبدل الأرقام، وطمأنينة الدول المتطورة بقدرة العلاج، ما الذي يمنع منظمة الصحة العالمية من تزويد الدول الفقيرة بمعدات الكشف المبكر من سرطان الثدي؟

المفارقة الثانية، في العلاجات المتاحة والتي تكتشف، المضحكة بأغلبها، فحتى لو كانت متاحة فهي مرتفعة السعر، وأحياناً تتطلب وقتاً طويلاً للعلاج ما يضع المرضى في حالة يأس وموت أسرع.

أسباب الإصابة بالسرطان

أما تعريف أسباب الإصابة بالسرطان في منظمة الصحة العالمية، يختلف عن التعريف العلمي، لكون التعريف العلمي يعرف بطريقة علمية مجردة إما نتيجة طفرة أو الانتقاء الطبيعي، ولكن قد يختلف العلم المجرد عن الذي قد يؤدي إلى طفرة أو الانتقاء الطبيعي «خاصة أن الأسباب عديدة، ومعظمها خارجة عن الجسد»، وهنا أيضاً لا يتفق علم النفس في تحديد ما العوامل التي قد تساعد بالاصابة في السرطان، أو في تمركزه في مكان محدد، فرايش يحدد المكان بحسب أين تتركز الطاقة السلبية أو الطاقة المكبوتة في الجسد التي لا يستطيع الفرد إخراجها، والطاقة السلبية هي: عبارة عن ضغط مكتسب من علاقتنا مع الخارج، الضغط الاجتماعي، بينما في تبسيط الوجود والنفس، يكون السرطان عبارة عن عوامل بيولوجية ميكانيكية في الأغلب «بعضها مبهم»، ويصبح من المستحيل أن تؤدي العوامل الاجتماعية إليه، أي: لا يمكن لأي عامل اجتماعي مثل الضغط «أو الطاقة المكبوتة عن الخارج» أن يؤدي إلى ظهوره، ولكن يبقى للعوامل الاجتماعية مثل الحاضنة الاجتماعية، الوعي، والتحكم بالمشاعر تأثير في عملية الشفاء، فيصطدم البعض بما قد يشبه الأحجية، فإذا كانت العوامل الاجتماعية قد تساعد في الشفاء من المرض، فلماذا نرفض إمكانية أنها قد ساعدت في حدوثه أيضاً؟ بالطبع الجواب هو: لوجود العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى أي مرض، فكيف إذا تحدثنا عن السرطان الذي إلى اليوم لا يفهمه حتى العلماء أنفسهم الذين يقومون بتجارب للحد منه، وهذا لكون فصل الجسد وتركيبيته البيولوجية، وبروز الأمراض فيه، عن حركته الاجتماعية، لا يمكن أن يؤدي إلى فهم تأثير العامل النفسي في الأمراض، حتى لو كانت الأمراض والجسد، بتركيبته البيولوجية المجردة جزءاً من علم النفس.

أساطير الوعي الاجتماعي

الأسطورة: هي التصور المعمم عن الواقع، الذي يجمع بين الأحكام الأخلاقية والجمالية، والذي يوحد الواقع مع التصوف. أي: أن هذا التصور هو إلى حد كبير موهوم دائماً، لكنه لجاذبيته الأخلاقية والفنية يؤثر تأثيراً كبيراً في الوعي العام.
تكون الأسطورة أحياناً وسيلة لإحلال صورة ظرفية يمكن «التعايش» معها محل صورة الواقع المخيف الموثوقة التي لا تطاق. وغالباً ما يقع تحت تأثير مثل هذه الأسطورة المحترفون أيضاً، ما يؤدي إلى عواقب محزنة.
الأساطير التي تحمل في ذاتها مكونة لا عقلانية مهمة تصير جزءاً من التقاليد وتلعب دوراً مهماً في شرعنة البناء الاجتماعي للدولة الفكرقراطية. بيد أن الأسطورة كما قلنا: لا تفقد في المجتمع المعاصر أيضاً قيمتها بصفتها شكلاً مهماً من أشكال الوعي الاجتماعي، وتصوراً عن الواقع. دُرست بنية الأسطورة وطابع إدراكها جيداً، ما سمح بتأسيس صناعة كاملة في الدول الديمقراطية تختلق الأساطير وتنشرها بهدف التلاعب بالوعي والسلوك. مثل هذه الأساطير، طبعاً نادراً ما تصير جزءاً من التقاليد طويلة الأمد، التي تدخل نواة الثقافة. «مثل الأساطير اليونانية القديمة». لكنها تستطيع أن تحجز مكاناً كبيراً في الثقافة الجماهرية الفسيفسائية المائعة، والأهم من ذلك هو: أنها تحل مسائل محددة من التلاعب بالوعي.

■ عن كتاب التلاعب بالوعي
سيرجي قرة مورزا

كلمة يوم الترجمة العالمي

يقال: إن الترجمة تحيلك إلى كائن موسوعي من حيث لا تدري ولا تعلم، تطلعك على أمور لم تفكر بها من قبل، على تلك التي تشبهك أو لا تشبهك، بدون الترجمة يبقى تأثير العلوم والفنون والتراث والآداب ضئيلاً، لن ينتقل رحيقها بين شعوب المعمورة.



■ آلان داود

المترجمون، هم من جعلنا نفهم أنه مهما اختلفت ثقافتنا فإننا جميعاً ننتمي إلى عالم واحد. المترجمون، رسل الشعوب إلى الشعوب، وأساس التواصل العالمي. تصوروا إذا مات كاتب سيسكت العالم دقيقة، وإذا مات مترجم، سيسكت العالم دهراً بانتظار جديد البشرية.

اليوم العالمي للترجمة، مناسبة يحتفل بها سنوياً يوم 30 أيلول منذ عام 1991 وأطلق هذا اليوم على يد الاتحاد الدولي للمترجمين المؤسس عام 1953 لإظهار تعاضد المترجمين في أنحاء العالم جميعها، لتعزيز أهمية الترجمة والأعمال التي يقدمها المترجمون، وستحتفل الأمم المتحدة بهذا اليوم لأول مرة 30 أيلول 2017.

في كثير من الأعمال المترجمة، يبدو المترجمون هناك في الظل، ربما يختفي اسمهم أو يحتل المرتبة الثانية رغم الإتقان والتفاني في كثير من الأحيان، ولكن رغم ذلك لا يمكن القفز من فوق إسهاماتهم أو المرور عليها مرور الكرام. لأنهم تركوا بصمة لا تمحى على تواصل ثقافات الشعوب وتأثرها ببعضها منذ قرون.

في يوم الترجمة العالمي، لابد من توجيه التحية إلى المئات من مترجمي الكتب والصحف اليسارية في سورية والشرق، منذ ترجمة البيان الشيوعي من الفرنسية إلى العربية عام 1931، حتى طبعة البيان الشيوعي الأخيرة لدار الطليعة الجديدة عام 2015 هؤلاء المترجمون الذين نقلوا وينقلون التراث اليساري والعلمي إلينا، أجمل المترجمين الذين نقلوا آداب الشعوب وعرفوا قبل غيرهم غنى الشرق ووحدته رغم تنوعه.

تحتل الترجمة أهمية كبيرة في حياة شعوب وأمم العالم، فاللغة الواحدة ولا شك أداة تواصل بين الناس، تعبر عن حاجاتهم، وتعكس تقدمهم ورقيهم في شتى مجالات المعرفة. أما اللغات المتعددة فهي أداة تواصل بين الشعوب تحمل حضارة كل شعب إلى آخر.

أخبار ثقافية



نقود عربية شمال روسيا

عثر علماء الآثار على قطع أثرية أثناء الحفريات قرب مدينة سوزدال بمقاطعة فلاديمير. وتشهد تلك اللقى الأثرية أن الإقليم كان على علاقة تجارية مع المنطقة العربية منذ قديم الأزمان، قال عالم الآثار نيقولاي ماكاروف: «إن العلماء عثروا على نحو 140 قطعة أثرية تعود إلى العصر البيزنطي والدولة العباسية في القرن العاشر الميلادي. اكتشف علماء الآثار بعد 2011 حوالي 244 تلًا أثرياً ومستوطنة تعود إلى القرنين العاشر والثاني عشر الميلادي. يذكر أن شمال شرق روسيا شهد في قديم الزمن عادة غريبة لم يسجلها المؤرخون، تقضي بأن يدفن مع الميت قطع نقدية لدفع قيمة الانتقال من الدنيا إلى الآخرة.



احتفالات مسقط رأس كونفوشيوس

نظمت مدينة تشيوفو مسقط رأس التربوي والفيلسوف الصيني الشهير كونفوشيوس، احتفالاً ضخماً بالذكرى السنوية 2568 لميلاده. وأسس كونفوشيوس مدرسة الأفكار في الفترة ما بين عامي «551–479 ق.م»، والتي عرفت لاحقاً بالمدرسة الكونفوشيوسية التي أثرت على الثقافة الصينية والعالمية حتى اليوم، كما أنه كان أول شخص يؤسس مدرسة خاصة في الصين تستقبل جميع الطلاب من مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية. بدء الحفل بترديد مقاطع وعبارات كلاسيكية من أعماله أمام ضريحه في بلدة تشيوفو بمقاطعة شاندونغ بشرقي الصين. يستمر الاحتفال بهذه الذكرى في الصين سنوياً منذ عام 478 ق.م أي: بعد رحيل الفيلسوف.

كانوا وكنا



هو من بعض مشاعية هذا الشرق، لسان حال نقدي للتراث من سورية والعراق إلى الصين، موجز تطور الشيوعية في التاريخ الآسيوي، من المسيح إلى الإسلام وإلى الفلسفات الصينية والزرادشتية والمزدكية، المفكر العراقي الراحل هادي العلوي «1933 – 1998»، من أعماله: الإغتيال السياسي في الإسلام، فصول عن المرأة، محطات في التاريخ والتراث، من قاموس التراث، مدارات صوفية، من تجارب التنظيم السري والعمل الحزبي في الإسلام، المستطرف الصيني وغير ذلك، توفي يوم 27 أيلول 1998 وشيعته مدينة دمشق بجنازة كبيرة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/09/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«منظّرو الفراشة».. يحلّقون بعيداً!



قد يكون كافياً، من وجهة نظر المحاور المقابل لك، أثناء سجال يدور بينكما في السياسة الدولية، أو أية قضية جدلية أخرى، أن يقول بعد جولة طويلة لك في الحديث: «هذا فهم الحداثة، أما في منظور ما بعد الحداثة، فالأمور ليست كذلك».

■ أحمد علي

ولا يلبث المحاور الفذّ- بعد أن ينسف ما قلته أنت كله- أن يتمنطق بما بعد الحداثوية خاصته، حتى تبدأ الجواهر بالخروج من فمه، واحدة تلو الأخرى، فإذ به بـ «أثر الفراشة» يصنع نظاماً عماهياً من اللامتوقع ويُطبقه على الواقع، وإذ به يشطح ليحمّل أينشتاين براثن أفكاره النارية، دون أن ينسى طبعاً المرور على مصطلحات من قبيل: النسبية، وعالم المايكرو، وفيزياء الكوانتم، وفلسفة «من خارج الصندوق» ...إلخ.

رفّة جناح فراشة!

لسنا هنا بصدد الدخول بتفاصيل مفهومي «الحداثة» و «ما بعد الحداثة»، وقد يحصل هذا في موضع آخر، إنما اللجوء بالمقدمة للمفهومين فسببه هو: أن أولئك «المفكرين» يقدمون مفاهيمهم حول «أثر الفراشة» ومفاعيله على أنها جزء أصيل من مكونات «ما بعد الحداثة».

في الحقيقة، إنَّ ما يسمى بـ «أثر الفراشة» هو تعبير مبسط يجري اختزال «نظرية الفوضى» من خلاله، ويجري تسويقه محمّلاً بطابع من السحر والشعوذة، لتوصيل رسائل من نوع: «ليس للإنسان دور بما يحصل، وغير قادر على توجيه الأمور أو التحكم بها».. «لا يمكن التنبؤ بما سيحدث إطلاقاً لأن حدثاً بسيطاً قد يقلب المعادلة رأساً على عقب».. «إن جميع الأحداث عشوائية وتصادفية». وعلى سبيل المثال، فإن الحرب العالمية الأولى، التي راح ضحيتها 8,5 ملايين إنسان، بنظر «منظّري الفراشة»، هي نتيجة صدفةً، ومتغير بسيط، وهو اغتيال ولي العهد النمساوي!

وهذه الأخيرة هي واحدة من استنتاجات منطق «أثر الفراشة»، المنطق المبني على عقلية «المسمار الذي في حدوة الحصان يمكن أن يسقط امبراطورية»!

ما سنناقشه الآن هو الأثر الفراشي المزعوم، وسبيلنا إلى كشف النقاب عن الأوهام والترهات التي تطرح في هذا الإطار، هو فهم آلية فعل الضرورة والمصادفة في الظواهر الطبيعية، حيث إن ما تسمى «نظرية الفوضى» ما هي إلا صياغة جديدة تمت في ستينات القرن الماضي لمقولة الضرورة والمصادفة الفلسفية، التي تعود صياغتها لقبل حوالي مئة عام من ذلك التاريخ.

الضرورة والمصادفة!

ليس من السهل حقيقةً تلخيص وتبسيط فهم مقولة فلسفية بهذا الحجم من خلال مادة صحفية، إنما من الممكن تثبيت بعض النقاط المهمة والأساسية، والتي تعد ضرورية لدحض ما هو غير علمي ومسوّق على أنه معرفة علمية متحضّرة.

الصدفة والضرورة أمران موجودان موضوعياً ومترابطان والحدث ذاته يمكن أن يكون ضرورياً وصادفاً في الوقت نفسه

الضرورة تنبع من داخل الظاهرة المعنية، ومن جوهرها، وهي أمر لابد له أن يحدث إذا ما توافرت ظروف معينة، وبالمقابل فإن الصدفة هي مسألة خارجية بالنسبة للظاهرة المعنية، يمكن أن تكون وألّا تكون.

لدى أية ظاهرة في الطبيعة والحياة عدد من الإمكانات، وخلال عملية التطور تظهر من بين هذه الإمكانات إمكانية واحدة معززة ومتميزة، إن هذه الإمكانية ستصبح واقعاً في حال توافرت عدة شروط معينة، وبذلك تغدو هذه الإمكانية المعززة، وحتى قبل أن تحدث، ضرورة. وبالتالي الضرورة هي شكل تحول الإمكانية إلى واقع، وهذا التحول يتم وفق قانونية هذه الظاهرة، ما يعني أن الضرورة قانونية أيضاً.

الضرورة هي: الاتجاه الرئيس في الظاهرة، ولكن هذا الاتجاه يرصف طريقه خلال العديد من الصدف، وهذه «خلال العديد من الصدف»، لها علاقة بأن أية ظاهرة من الظواهر مترابطة مع الظواهر الأخرى، لأن العالم المادي كلّ واحد، وبالتالي أية ظاهرة وهي تتطور، ولها إمكاناتها المختلفة، والتي من بينها إمكانات معززة، هناك ظواهر أخرى بترابط وبتقاطع معها، تغيّر في ظروفها وبالتالي تغيّر من الإمكانات، ممّا يؤدي إلى دفع الضرورة إلى التحقق أو منعها. فالضرورة إذاً، لا يمكن أن تتحول إلى واقع إلا انطلاقاً من القانونية الداخلية للظاهرة أساساً، ولكن من تلاقي صدف خارجية تسمح لهذه الإمكانية الداخلية بأن تستمر أيضاً، والصدفة الخارجية غير قادرة أن تمنع أو تعزز إلا إمكانية داخلية، أي: لا يمكنها أن تخلق شيئاً من عندها، هي تقوم بتعزيز إحدى إمكانات الظاهرة التي هي بالأساس موجودة.

الصدفة ليست عشوائية، للصدفة قانونيتها أيضاً، فهي محكومة بالظواهر الأخرى، والظواهر الأخرى لها قانونياتها، وهذا جانب من الجوانب الذي يهملها «منظّرو الفراشة».

نحو فهم مترابط..

الصدفة والضرورة أمران موجودان موضوعياً ومترابطان، والحدث ذاته يمكن أن يكون ضرورياً وصادفاً في الوقت نفسه، ضروري من ناحية، وصدف من ناحية أخرى. التقاء عدة ضرورات ينتج صدفة، وبدورها تتفاعل هذه الصدفة مع القانونية الداخلية لظاهرة ما لتنتج ضرورة في هذه الظاهرة، وهذه الضرورة تشق طريقها نحو التحقق من خلال التفاعل مع العديد من الصدف، التي يختبئ وراء كل منها ضرورة.

بالنتيجة، هناك تأثير صدفي وفراشي للظواهر لكن هذا التأثير يندمج مع قانونية الظواهر، وبالتالي، الصدفة غير قادرة بسحرها وإبداعها أن تتجاوز جميع الضرورات الطبيعية لتحقيق مشيئتها، فهي مضطرة للتفاعل مع إحداها، وعاجزة عن خلق طريقها بمفردها لتكوّن الواقع، أي: ليس ما يحصل في هذا العالم المترابط صدفة، وفي الوقت نفسه هو ليس مقرراً مسبقاً.. إن ما يحصل هو نتيجة للتفاعل الطبيعي بين ما هو صدفة وما هو ضرورة..

إن القول بعدم وجود المفعول الصدفي هو القول بأن ما نتحدث عنه الآن مقرر مسبقاً!، والقول بالصدفة المطلقة هو تجاهل للمعرفة العلمية الإنسانية، وللقوانين العلمية، وفي هذا ضرب من الجنون المطلق!